

تمهيد:

ان النظام التربوي هو نظام اجتماعي، تنبثق مبادئه وأهدافه من مبادئ وأهداف المجتمع الحاضن له، ومن المفترض أن يستجيب للمتغيرات العالمية، وخاصة التكنولوجية منها، مع عدم اغفاله للمتطلبات الداخلية، وخاصة الخصوصية الثقافية لمجتمع النظام التربوي، والتي من خلالها يتميز نظام تربوي عن نظام تربوي آخر، ولا نعني بذلك الجمود والتفوق على الذات، بل بالعكس فنحن نقصد هذا الانفتاح والتفاعل مع الآخر مع الحفاظ على الهوية والتميز.

النظام التربوي يتأثر بالمتغيرات والمتطلبات الداخلية والخارجية، وهذا ما يدفعه إلى محاولة مواكبة المستجدات المتبعة، والنابعة من فلسفة تربوية ناجعة، تأخذ بعين الاعتبار المنطلقات القاعدية للمجتمع، وتهدف إلى تحقيق متطلباته واحتياجاته على مستوى جميع الأصعدة.

ومما سبق سنحاول التطرق إلى ظهور وتطور النظام التربوي في الجزائر بمختلف مراحله، والتعرف على أهم القوانين والتشريعات المرجعية التي نصت لتنظيم التعليم في بلادنا قبل الاحتلال الفرنسي وأثناءه وبعده.

1- مفهوم النظام:

هناك من يرى: " أنه جملة من العناصر المترابطة فيما بينها، وفق علاقات تبادلية تأثيرا وتأثرا كل جزء من النظام يؤدي وظيفة محددة لها علاقة ببقية أجزاء النظام في نسق تعاوني وتكاملي في أداء الوظيفة الأساسية."

كما يعرف "على أنه الكيان المنظم أو المركب الذي يجمع أجزاء تؤلف في مجموعها تركيبا كليا موحدا."

في حين يرى البعض أن: " النظام اطار عام لمجموعة من العناصر التي تتربط وتتفاعل للقيام بوظيفة أو وظائف متعددة."

أما نايف القيس عرفه في المعجم التربوي وعلم النفس "مصطلح النظام لوصف مجموعة من العناصر المتبادلة، التي تعمل لتحقيق هدف عام، والنظام له مدخلات ومخرجات وعمليات وآلية التغذية العكسية."

2- مفهوم النظام التربوي:

يعرف عبد اللطيف الغاربي وآخرون في معجم علوم التربية و مصطلحاتها النظام التربوي بأنه: "مجموعة من العناصر والعلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم السياسية والاقتصادية، والسوسيوثقافية، وغيرها لبلورة غايات التربية، وأدوار المدرسة، ونظام سيرها ومبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها."

كما يرى عبد الله الرشدان و نعيمجعينيني: " أن النظام التربوي في أي بلد هو عبارة عن مجموعة من القواعد والتنظيمات والاجراءات التي تتبعها الدولة في تنظيم شؤون التربية والتعليم، وهذه النظم التربوية عامة هي انعكاس للفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية السائدة."

مما سبق يمكننا تصور منطلقات تأسيس وبناء النظام التربوي في النقاط التالية:

أن يقوم النظام التربوي على فلسفة وأهداف واضحة، أن يولد هذا النظام من ثقافة المجتمع، أن يستند على نتائج البحث العلمي، ويشرف على تطبيقه وتقييمه دوريا أخصائيون وخبراء في الميدان باتباع مناهج موضوعية.

3- أهمية النظام التربوي:

للنظام التربوي أهمية بالغة في حياة الأمم، نظرا للمهام التي يعمل على تجسيدها ميدانيا وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

أ-يرتبط استمرار المجتمعات من خلال المحافظة على سماتها المميزة لثقافتها المحلية وتفاعلها مع الثقافات الوافدة دون انحلال وذوبان في الآخر، ومن هنا يلعب النظام التربوي دورا بارزا في تحقيق أهداف المجتمع في النمو والاستمرار مع المحافظة على الذات، فهو يعمل على تزويد الفرد والمجتمع بالأسس الثقافية والاجتماعية التي تتيح له عملية التفاعل والتكيف، دون فقدان معالم الشخصية المحلية.

ب- النظام التربوي ضروري لتنظيم الحياة الاجتماعية والمساهمة في مجابهة متطلبات الفرد والمجتمع في الاستقرار والأمن، ومحاربة المشكلات الاجتماعية في مهدها، قبل أن تستفحل، فبالتربية يمكن محاصرة الكثير من المعضلات الاجتماعية وهي في محيط المدرسة قبل أن تقفز إلى خارج المحيط المدرسي لتخر بأسس وقواعد المجتمع.

ج- تتجلى أهمية النظام التربوي في تلبية متطلبات المجتمع اقتصاديا ، فلقد شهد منتصف القرن الماضي وبداية القرن الحالي، اهتماما متزايدة بأهمية التربية في توفير اليد العاملة المدربة والمؤهلة للقيام بالأعمال المختلفة بدقة متناهية مضافا إليها التكنولوجيا الحديثة والرقمنة، وما أنجز عنها من ضرورة أن يكون الفرد على قدر مقبول من التحصيل العلمي حتى يستطيع مسايرة التطور الحاصل في نظم المعلوماتية الحديثة، إن التربية والتعليم لم يعد ينظر إليهما كنوع من الخدمة التي تقدم للناس بمعزل عن العملية الاقتصادية، وإنما

أصبح ينظر إليهما على أنهما استثمار أساسي ونشاط اقتصادي، وجهان لشيء واحد يراد بهما النهوض بمستوى حياة الفرد والمجتمع.

4- نبذة تاريخية عن التعليم الجزائري وتطور المنظومة التربوية الجزائرية:

4-1- قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر (قبل 1830):

إن التعليم في مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر كان تعليما مزدهرا تتكفل بتمويله فئات الشعب الجزائري بكل الوسائل والآليات المتوفرة، سواء من هبات وعطايا أو الوقف الإسلامي أو الصدقات الممولة من الزكاة، تقدم لدور العلم والعبادة في المساجد والزوايا والكتاتيب، لم يكن الأتراك ينظمون العملية التعليمية في الجزائر، بل كانت متروكة للعمل الجماعي إن جاز التعبير، لكنهم لم يعرقلوا نشر العلم ولم يقفوا في وجه من يتصدر لذلك بل كان هناك تشجيع في فترات معينة من خلال إكرام أهل العلم في المناسبات الرسمية، لم يكن للعثمانيين في الجزائر سياسة للتعليم، ولا خطة رسمية لتشجيعه والعناية بأهله وتطويره وتوجيهه وجهة تخدم المصالح الإسلامية العليا من جهة والمصالح الوطنية الجزائرية من جهة أخرى.

فحب التعليم كان نابعا من التمسك بالدين لدى الفرد الجزائري، فحث الدين على طلب العلم كان دافعا قويا للجزائريين للحصول العلمي، ولم يقتصر التعليم على الذكور فقط، بل امتد لتعليم الإناث ودوما تحت

غطاء الدين وتوجيهه رغبة في تعلم الفرائض والقرآن الكريم من أجل إقامة الشعائر الإسلامية بصورة صحيحة. فالتعليم كان قبل كل شيء لرفع الأمية واستجابة لدعوة الدين في طلب العلم ومعرفة الفروض وليس لأغراض أدبية أو اجتماعية، وقد ذكر السيد شيلر الذي عاش في الجزائر أكثر من خمسة عشر سنة أن في الجزائر مدارس خاصة لتعليم البنات لم يشهدها هو لكن الناس حدثوه عنها وأن النساء هن اللاتي يدرن هذه المدارس.

والإحصائيات والأرقام الموثقة تدل على هذه الحقيقة في مدينة قسنطينة فقط كان يوجد بها عام 1837 أي قبل احتلالها 79 كتابا ومدرسة قرآنية يتردد عليها حوالي 1350 طفلا وطفلة.

كما قدرت الكتاتيب والزوايا في الجزائر سنة 1871 بحوالي 2000 بين زاوية وكتاب، موزعة على القطر الجزائري شمالا وجنوبا، تقدم لتعليم 28000 تلميذ تقريبا، فكانت في قسنطينة مثلا 90 مدرسة تحتوي على

1400 تلميذ سنة 1873، وسكانها قدروا بحوالي 24000 نسمة في نفس السنة حسب الإحصائيات الرسمية، كان في نواحي تلمسان 40 زاوية والعاصمة 100 مدرسة لتعليم القراءة والكتابة والحساب.

أما مصادر التكوين في الجزائر لتخريج العلماء قبل الاحتلال الفرنسي فقد تباينت إلى ثلاث مصادر للتكوين ذكرها أبو القاسم سعد الله هي:

أ- المدرسة الجزائرية:

وتمثلها المساجد والزوايا بما تقدمه من دروس في مجالات مختلفة، لعل أبرزها تحفيظ القرآن الكريم والنحو والبلاغة والتفسير الخ. من العلوم ذات الصلة بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

ب- المدرسة المزدوجة الجزائرية الإسلامية:

وهي المدرسة التي يجمع فيها الطالب بين تكوينه في الجزائر ومن ثم الالتحاق بالمعاهد والمدارس العربية لإكمال الدراسة ثم العودة للجزائر لمباشرة العمل الوظيفي، كمثال على ذلك جامع الزيتونة والأزهر الشريف اللذين كانا يقصدهما الكثير من طلبة العلم من الجزائريين وبعض المعاهد في الشام والحجاز.

ج- المدرسة الإسلامية عموما:

وهذه المدرسة جاءت بها طائفة من علماء المسلمين الذين لم يكونوا جزائريين في الأصل ولكنهم استوطنوا الجزائر وتولوا فيها وظائف مختلفة كالإفتاء والإمامة وساهموا هم أيضا في عمليات التكوين.

فالتعليم في تلك الفترة وبشهادة المحتل نفسه الذي يقر بأن حالة التعليم في الجزائر في بداية الاحتلال كانت أفضل من حالته في جنوب أوروبا، أما فيما يخص الأمية فالجزائر في ذلك العهد كانت أفضل من فرنسا ذاتها وهذا بشهادة الجنرال **ولسن استر هازي** أن الجزائريين الذين يحسنون القراءة والكتابة كانوا في ذلك العهد أكثر من الفرنسيين الذين كانوا يقرؤون ويكتبون وأن 45% من الفرنسيين كانوا أميين حينذاك وأن الجزائر احتلتها جنود فرنسيون من طبقة جاهلة تمام الجهل.

يجب علينا أن نعترف احتراما للحقيقة أن المسلمين في إفريقيا الشمالية رغم انخفاض مستوى العلوم فيها وقلة الكتب كانوا يولون مسائل التربية والتعليم عناية لها قيمتها، أما **إيفون توران** فقد ذكرت في كتابها "المواجهة الثقافية في الجزائر المستعمرة" عن **دوماس** قوله: "إن التعليم الابتدائي كان كثير الانتشار بالجزائر أكثر مما

نعتقد عادة، أن علاقتنا بالأهالي في المقاطعات الثلاث أثبتت أن متوسط الأفراد من الذكور يحسنون القراءة والكتابة".

فالفترة التي سبقت المحتل كانت فترة مضيئة في تاريخ التربية والتعليم في الجزائر رغم ما اعتراها من نقائص نابعة عن قدم وجود خطة مدروسة وأهداف محددة، ولكن على الأقل على الصعيد الشخصي للأفراد كانت نسبة الأمية في حدودها المتدنية، حيث نسبة الأمية في الجزائر عند دخول المحتل قدرت بـ5% فقط، وكتب عن ذلك الرحالة الألماني فيلهلم شيمبرا حين زار الجزائر في شهر ديسمبر 1831 يقول: "لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة، غير أنني لم أعثر عليه في حين أنني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا".

4-2- أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1962):

تعتبر الفترة التي قضاها الاحتلال الفرنسي في الجزائر أقصى أنواع الاحتلال في العالم، حيث مارس فيها المحتل كل أنواع السياسات التي يرى فيها القدرة على إخراج الشعب من هويته وإلباسه ثوبا غير ثوبه، ترغيبا حيننا وترهيبا أحيانا، كل هذا يحدث وفق خطة ممنهجة يساهم في وضعها ثلة من المفكرين والمنظرين يساعدهم على تنفيذها جيش من الأعوان تحت مظلات عديدة لتبرير الأفعال التي يقومون بها تارة، تحت غطاء الدين ومرة أخرى من أجل الحضارة ولنشر العلم والتنوير، لكن ما يؤكد ذلك هو ما تم تسجيله على أرض الواقع لا ما يتفوه به ساستهم وقادتهم ولعل في التصريح الذي جاء على لسان الكاردينال لافيغري (1825-1892) وهو يقول سنة 1869: "علينا أن نخلص هذا الشعب من قرآنه وعلينا أن نعتني على الأقل بالأطفال لتشتتهم على مبادئ غير التي شب عليها أجدادهم، فإن من واجب فرنسا تعليمهم الإنجيل أو طردهم إلى أقاصي الصحراء بعيدين عن العالم المتحضر".

إن هذا التصريح الواضح الذي لا لبس عليه يبرز بصورة جلية لكل متتبع النوايا الحقيقية للاحتلال الفرنسي للجزائر، وهذا ما تجسد فعليا من خلال خططهم في مجال التربية والتعليم والتي سنعرض لها بشيء من التفصيل.

إن نسبة الأمية في الجزائر غداة دخول المحتل كانت في حدود 5% غير أن الأرقام من أجل التنوير ونشر الحضارة الأوروبية المزعومة صارت وضعية التعليم في الجزائر وهذا بشهادة الجنرال الفرنسي دوماس الذي قال سنة 1901 أي بعد حوالي 70 سنة من الاحتلال "أن نسبة المتعلمين من الأهالي لا تتعدى 3.8%،

وبعد قرن من الاحتلال أصبحت نسبة الأميين في الجزائر 92.2% بين من تتراوح أعمارهم من 05 إلى 18 سنة، و90% بين ما تجاوزت أعمارهم ثمانين عاما، وتشرد أكثر من مليون ونصف المليون طفل جزائري في الشوارع وهم في سن الدراسة لأنهم لم يجدوا المكان ولا من ينفق عليهم.

أ- أهداف السياسة التعليمية للمحتل في الجزائر:

لقد وضع المحتل الفرنسي أهدافا أساسية للسياسة التعليمية في الجزائر تتمثل في القضاء على الشخصية الوطنية الجزائرية بكل أبعادها ومقوماتها الأساسية تمهيدا لدمجها في المجتمع الفرنسي من خلال مناداته بالجزائر فرنسية، ولن يتحقق له ذلك إلا من خلال سلخ هذا الشعب من جذوره كما دعا لذلك الكاردينال لافيغري، فتم وضع آلية لتحقيق ذلك تتجسد في نقطتين هامتين هما:

-الفرنسية: أي يجب فرنسة الشعب بحيث ينسى لغته الأصلية ويصبح لا يفكر إلا بلغة الغالب المحتل.

-التنصير: من خلال الحركات التبشيرية لإبعاد الشعب عن مقومه الثاني الهام وهو الإسلام، فباعثاقه المسيحية يسهل فصله عن ماضيه وحضارته الأصلية.

حيث تم تأسيس مدارس دينية مسيحية ابتداء من سنة 1878 يسيرها مسيحيون وتركزت هذه المدارس في مناطق القبائل الجزائرية، حيث سجل منها 21 مدرسة مسيرة من طرف الآباء يدرس بها حوالي 1039 تلميذ، كما تم فتح مدارس في كل من البيض وأولاد سيدي الشيخ وورقلة قصد التمسح وتجريد بعض النواحي من العربية والإسلام.

لقد خاض المحتل حربا شرسة على مؤسسات التعليم القائمة في الجزائر منذ دخوله أرض الجزائر، حيث تم غلق ومحاربة التعليم العربي بكل أشكاله، فلم تسلم الزوايا ولا المدارس ولا المساجد والكتاتيب، فاستيلاء على المؤسسات ومحاربة مصادر تمويلها تم بطريقة منظمة من خلال مصادرة الأوقاف الإسلامية، والاستيلاء على المؤسسات التي تقدم خدمات تعليمية للمواطنين، وتدمير الكثير منها تحت حجج واهية وتحويل البعض منها إلى مقرات إدارية وعسكرية للمحتل، حيث عملت على تدمير الكثير من تلك المؤسسات بأن أقامت عليها مشاريع عمرانية وعسكرية، ونذكر من المثال ما حدث في مدينة قسنطينة وفي زاوية التلمساني التي حولت إلى مقر للهندسة العسكرية، ثم إلى مركز تبشيري للراهبات، وسيدي بومعزة الذي كان يلقي فيه الشيخ عبد الحميد بن باديس دروسا خصوصية قبل تأسيس جمعية التربية والتعليم، ومن المؤسسات المندثرة أيضا

عمر الوزان التي هي مسرح بلدي الآن ... الخ، والكثير من المعالم التاريخية والثقافية التي تم الاستيلاء عليها وتخريبها من طرف المستعمر للقضاء على الهوية الوطنية.

كما سن قوانين تمنع فتح المدارس التعليمية إلا بعد طلب رخصة من السلطات المحتلة أيضا تم التضييق على المعلمين الجزائريين واعتبارهم خطرا محدقا بالسياسة التعليمية الفرنسية ودفعهم للهجرة وترك الوطن، مما يحقق لفرنسا انتشار الجهل والأمية بين أفراد المجتمع خدمة لمصالحها.

ولم تكتفي فرنسا بتحريم فتح المدارس في الجزائر من قبل الجزائريين، بتضييقها عليهم وعدم منح الرخصة لهم، بل حاربتهم في عقيدتهم وذلك من خلال منعهم من فتح المدارس القرآنية بدون رخصة أيضا، لأنها تنبعت أن سر المحافظة على اللغة العربية والإسلام تتكفل به بشكل واضح الكتابات والزوايا المنتشرة في أرجاء البلاد.

ولامتصاص غضب الأهالي كما يصفهم المحتل وتحت وطأة الاحتجاجات تم بموجب المرسوم الصادر في 1850/07/14 إنشاء المدارس الفرنسية في كل من الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، مستغانم بهدف تكوين مرشحين للوظائف المدنية والقضائية والتعليمية والإدارية، لكن هذه المدارس لم تكن لخدمة الشعب الجزائري، بل كانت لأهداف استعمارية بحتة، صرح بها المحتل، كما ذهب إلى ذلك أحد الفرنسيين بأن "الهدف المنشود ليس تكوين موظفين خاصين ولا تحضير مدرسين للتعليم العمومي، وإنما تكوين رجال بتأثيرهم على إخوانهم يساعدوننا على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا.

لم يكتفي الاحتلال الفرنسي بهذا نتيجة لصدود الجزائريين في وجه التغريب والهيمنة الفرنسية وتحصنهم بدينهم وذودهم عن لغتهم بما استطاعوا من قوة، فكانت الكتابات والزوايا هي الملاذ الآمن للحفاظ على اللغة والتعاليم الإسلامية من أن تضمحل وتزول إلا أن المحافظة على اللغة العربية وصون تعاليم الإسلام في نفوس ووجدان الجزائريين كان هو الغالب.

لقد عمدت فرنسا على إنشاء نوعين من المدارس الفرنسية والعربية كما يسمونها، فالأولى لأبناء المحتلين والثانية لأبناء الأهالي، طبقا للمرسوم الصادر في 13 فيفري 1883، والذي يسعى إلى تنظيم التعليم في الجزائر، فكانت هذه المدارس تهدف إلى استقطاب عينة من أبناء الجزائريين لتكوينها وفقا للمناهج المعدة من قبل المحتل، والتي تدرس باللغة الفرنسية، رغم أن المدارس أعدت من أجل المواطنين الأصليين، حيث نص هذا القانون على أن العربية لغة اختيارية واعتبارها لغة أجنبية.

أما الفرنسية فهي اللغة الأم ولابد من تعلمها وإتقانها، أما التعليم الثانوي فلم يكن بعيدا عن هذه الدوائر التي تستهدف الشعب الجزائري في هويته، بل كان التعليم الثانوي حكرا فقط على من ترضى عنهم الإدارة الفرنسية، فلا يمكن الالتحاق بالثانويات إلا لمن هم في كنف المحتل، أما بقية الشعب فالتعليم الابتدائي يعتبر أقصى ما يمكن الوصول إليه، ولذلك لخدمة المصالح الفرنسية بتوجيه الشباب الجزائري إلى تخصصات وأعمال يكون المحتل في حاجة إليها.

لقد كان السكان الوافدون مع المحتل ولا نسيمهم معمرين متشددون حيال نشر التعليم بين صفوف الجزائريين، حتى وإن كان تحت غطاء التبشير لأن في نظرهم تعلم الجزائري يؤدي إلى الوعي، ومن ثم المشاركة في السلطة والنفوذ لهذا المحتل وإن كان لابد من تعليمهم فيجب أن يتعلموا حرفا، لذلك كانوا ينادون دوما بالمدرسة الفلاحية التي تهيأ لهم كفاءات تساعدهم في استغلال خيرات البلاد ونهبها.

إن الشعب الجزائري كما سبق الإشارة إليه قاوم كل مظاهر التغريب من خلال المساجد والكتاتيب والزوايا، خلال القرن التاسع عشر، لكن مع مطلع القرن العشرين وبداية تشكل وعي جديد بضرورة القيام بأعمال لفائدة هذا الشعب الذي قاوم أشرس قوة في العالم في ذلك الوقت، فكان النضال متوجها على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والتربوية، ولعل أبرز ما ميز النشاط التربوي والإصلاحي في العقد الثالث من القرن الماضي هو تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كجمعية إصلاحية تربوية تعمل على ترسيخ ثوابت الأمة والدفاع عنها، تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم الثلاثاء 17 ذي الحجة 1349هـ الموافق للخامس من ماي 1931م، في نادي الترقى بالعاصمة، إثر دعوة وجهت إلى كل عالم من علماء الإسلام في الجزائر من طرف هيئة مؤسسة مؤلفة من أشخاص حياديين ينتمون إلى نادي الترقى حتى لا يثير ذكركم حساسية أو شكوى لدى الحكومة الفرنسية، وتم الإعلان عن طبيعة الجمعية كجمعية دينية تهذيبية تعمل على خدمة المجتمع وهي غير سياسية.

انطلقت الجمعية من خلال رجالها بالتوعية في صفوف الشعب الجزائري من خلال الخطب والدروس التي كان يشرف عليها ثلة من العلماء التابعين للجمعية، وإيماننا منها بدور المسجد في حياة المسلم، فقد ركزت الجمعية على التعليم المسجدي وذلك من خلال تقديم دروس الوعظ والإرشاد للكبار، وتعليم وتحفيظ القرآن الكريم للصغار، ناهيك عن فتح النوادي الثقافية من أجل إلقاء المحاضرات وإقامة الندوات الفكرية والملتقيات ينشطها مفكرون وأدباء وعلماء الشريعة لنشر الوعي بين صفوف الجزائريين، كما تم تأسيس المدارس الحرة التابعة للجمعية والدور المكلفة بالتدريس والتكوين السياسي على حب الوطن والتضحية من أجله، فكانت لهذه

المدارس المنتشرة في أنحاء الجزائر بالغ الأثر في نشر المزيد من الوعي بين صفوف الجزائريين، اتجاه قضيتهم الوطنية، كما تم إنشاء الصحف للتعبير عن أفكار وآراء الجمعية فيما يخص الوطن والأمة الإسلامية جمعاء، إيماننا منها بضرورة التواصل مع الشعب لنشر الوعي بثوابت الأمة، ولعل شعار الإمام ابن باديس "الجزائر وطننا، العربية لغتنا، الإسلام ديننا" كان من بين الشعارات المعبرة والمؤثرة في نفوس الجزائريين للحفاظ على هويتهم الوطنية، كما ثابر أعضاء الجمعية للدفاع عن ثوابت الأمة وضرورة أن يربى أبنائنا تربية صحيحة على قيمنا ومبادئ عقيدتنا التي لا يمكن التنازل عنها، ولعل التحذير الذي نشره الشيخ البشير الإبراهيمي في جريدة البصائر العدد 65 لسنة 1949 معبر بصدق عن أهداف ومبادئ الجمعية تربويا حيث يقول منبها الحكومة "إن هذه الأمة رضىت لأبنائها سوء التغذية ولكنها لا ترضى لهم أبدا سوء التربية، وأنها صبرت مكرهة على أسباب الفقر لكنها لا تصبر أبدا على موجبات الكفر".

4-3- النظام التربوي بعد الاستقلال.

المنظومة التربوية في الجزائر لا يختلف أمرها عن غيرها من الأنظمة التعليمية في العالم فهي تتشابه في المبادئ التي تقوم عليها و الأبعاد، من حيث الأفكار العامة لأنها تسعى كلها إلى تنمية الموارد البشرية و تكوين مواطن صالح يقوم بأدواره على أكمل وجه، و لا يميزها سوى التوجهات الخصوصية في طبيعة التراث الثقافي و المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، و هي التي من خلالها تتكون الفلسفة و تحدد الأهداف و الغايات، كما أنها قرار سياسي بالدرجة الأولى و جزء من مطالب السيادة الوطنية.

إن النظم التعليمية وليدة الظروف الاجتماعية التي نشأت فيها، فبعضها جاء ببطء، و الآخر جاء نتيجة التغيرات الجذرية الحاصلة في المجتمع، و عليه فإن القوى الاجتماعية تؤثر بصفة مباشرة في حركة النظم التعليمية و تطورها، و هذا ما أكدته "مالينوس" بانجلترا يشير إلى أن فكرة النمط و الطابع القومي كمحدد للنظام التعليمي، و يعني به أثر الوراثة و البيئة و التراث الاجتماعي في تشكيل شخصية الأمة و هو موقف قريب من رأي هانز" و هذا يعني أن النظام التعليمي جزء من البناء الاجتماعي، يتفاعل معه متأثرا به و مؤثرا فيه و يدور حول الأهداف المشتركة للمجتمع، و يقوم بوظيفية سعيها لا يحيد عنها بل صوبها تتبلور أنشطته و تسخر إمكاناته و موارده، و هو أن لم يوفق في ضبط قدراته على الفعل و الانجاز بما يتضمن استمرار المجتمع الذي ينتمي إليه وتطوره تلاشت فعاليته، و انتهى به الحال إلى إعادة النظر إلى صياغات أخرى تلبي حاجة المجتمع.

و لعل هذا ما يفسر حرص الجزائر إلى امتلاك التكنولوجيا و ناحية العلم و حشد عوامل التفوق و الاستمرار و النظام التربوي في الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا ركز بشكل واضح على تغيير المجتمع و

اصلاحه و خلق مجتمع معاصر لأن فلسفة التربية من أقوى الوسائل لتحقيق وحدة العمل لدى المعلم و المتعلم، إن الأهداف الاجتماعية للتربية في الجزائر هي ما يريده المجتمع لنفسه، فهي صورة مستقبلية، أنها تعني الاختيار للقيم التي تحدد نوع المواطن و الحياة في المجتمع، و لقد مر تنظم التربية و التعليم بعد الاستقلال بفترتين أساسيتين:

4-3-1- الفترة الاولى: (1962- 1976)

و تعتبر هذه الفترة تمهيدية، حيث كان لابد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحويلات انتقالية تدريجية تمهيداً لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى من أوليات هذه الفترة:

-تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية، و توسيعها إلى المناطق النائية
-جزارة إطارات التعليم.

- تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام الفرنسي.

-التعريب التدريجي للتعليم.

نستشف من خلال مبادئ هذه الفترة أنه لم يتم التركيز بشكل كبير و واضح على الأهداف الاجتماعية بل على زيادة كم المتدربين بإنشاء مؤسسات تربوية و هذا الأمر يعتبر اللبنة الأساسية لتحديد الغايات في المرحلة الثانية.

4-3-2- الفترة الثانية:(ابتداءً من 1976 الى يومنا هذا)

ابتدأت هذه الفترة بصور الأمر رقم 76 -35 المؤرخ في 16 أفريل سنة 1976 المتضمن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر، الذي أدخل إصلاحات عميقة و جذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون أكثر تماشياً مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أثار الفصل الأول منها إلى المبادئ التي تقوم عليها التربية في الزائر، فيذكر العدالة و المساواة بين المواطنين، و تهيئة جو التفاهم و التعاون بين الشعوب و صيانة السلام في العالم و ذلك على أساس احترام سيادة الأمم و كذا حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للمواطن.

أما الباب الأول منها فتضمن رسماً للتوجه المرغوب بلونه و تمثل في الآتي:

-تنمية شخصية الأطفالو المواطنين و إعدادهم للحياة.

-اكتسابهم المعارف العامة و العملية و التكنولوجيا.

-الاستجابة للتطلعات الشعبية للعدالة و التقدم.

-تنشئة الأجيال على حب الوطن.

هذا و الجزائر تجعل في المقدمة أهدافها الثقافية للسعي الى تأصيل تاريخ الأمة عن طريق:

- الاستقراء الواعي للتاريخ و الاستنطاق العلمي للآثار.

- العناية بالثقافات الشعبية على اختلافها و تبنيها دون أية عقدة

- أحكام تفاعل الشعب مع كل إمدادات تاريخه الحضاري من نضالات الأمازيغ الى نشر الإسلام.
- جاءت أمرية 76 للقضاء على آثار الاستعمار الفرنسي الذي ورثت عنه الجزائر نظاما تربويا لا يستجيب لتطلعات الجماهير و خصوصا إزالة القيود على اللغة العربية و السعي الى جزارة التعليم .
- و يأتي دستور 1996 ليعلن في المادة 53 عن مبادئ عامة للنظام التربوي هي:
 - الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي لمدة 9 سنوات للجنسين.
 - ضمان حق التعليم و مجانيته.
 - التساوي في الالتحاق بالتعليم.
 - تكفل الدولة بتنظيم المنظومة التربوية.
- و هي مبادئ تقع في خط لا يبتعد عن سابقه بل يكرسه و يكون له امتداد غير أنه و أمام التحولات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تمر بها العديد من المجتمعات و الجزائر من بينها أدت إلى التركيز على البعد الديمقراطي.
- و يتبين مما سبق أن النظام التربوي يؤدي وظيفة اجتماعية، و هي تنشئة التلميذ على القيام بأدواره الاجتماعية و مشاركته الفعالة في الحياة الاجتماعية، فهي إذن بذلك تقوم بعملية التطبيع الاجتماعي للتلميذ لكي يتكيف مع معايير و ثقافة المجتمع و توجهاته الأيديولوجية، و بما أن تكوين مواطن صالح على أسس ديمقراطية، فإن بذلك الدولة تتخذ من روح الديمقراطية أسلوبا لها لتحقيق ذلك.
- إن انعدام ممارسة الحريات الفردية كان نتاجا لذلك أحداث أكتوبر 1988 و الأزمة الاقتصادية التي تلازم التحول من نظام الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق و فوق هذا فإن التحول إلى التعددية الحزبية و انتهاج الديمقراطية التعدد صار هدفا، فمثل هذه التحولات الكبرى تحتاج إلى غرس ثقافة جديدة و تقاليد اجتماعية تتلاءم معها.
- "و عليه فإن من المبادئ الأساسية التي جاءت في برنامج رئيس الجمهورية الذي ألقاه يوم 26 نوفمبر 1996 بمناسبة تنصيب المجلس الأعلى للتربية و التي تمثل على الخصوص في:
 - الرفع من مستوى التأطير.
 - اعتماد اللغة العربية لغة تدريس في مختلف المستويات.
 - ضمان تدريس اللغة الأمازيغية.
 - التكفل بتدريس اللغات الأجنبية باعتبارها أداة اتصال و اكتساب العلوم و التكنولوجيا.
 - فتح مجال التعليم الخاص في اطار أهداف و برامج التربية الوطنية.
 - هذا بالإضافة الى تعزيز المبادئ الثابتة المتمثلة في:
 - البعد الثقافي و الحضاري للأمة الجزائرية.
 - البعد الديمقراطي .
 - البعد العلمي و التكنولوجي.
 - العصرية.

بمعنى أن هناك العديد من الغايات التي تسعى المنظومة التربوية إلى بلوغها من أجل عملية الإصلاح التربوي، و نخص بالذكر إصلاحات لجنة بن زاغو، و تتمثل هذه الغايات في مواكبة التحولات العصرية من جهة و الاستجابة للاحتياجات المجتمعية من جهة أخرى و يمكن تحديد هذه الغايات في ما يلي:

- 1- ترسيخ قيم الجمهورية و الديمقراطية و ذلك من خلال تنمية معنى القانون و احترامه، احترام الغير و القدرة على الاستماع للآخر و احترام سلطة الأغلبية و احترام حقوق الأقليات.
- 2- ترسيخ قيم الهوية: من خلال ضمانات التحكم في اللغة الوطنية و تثمين الإرث الحضاري الذي تحمله خاصة من خلال معرفة تاريخ الوطن و جغرافيته و الارتباط برموزه و الوعي بالهوية و تعزيز المعالم التاريخية و الروحي و الثقافية التي جاء بها الإسلام كذا بالنسبة للتراث الثقافي و الحضاري للأمم الجزائرية.
- 3- ترسيخ القيم الاجتماعية: تنمية معنى العدالة لاجتماعية و التضامن و التعاون و ذلك بتدعيم مواقف الانسجام و الاستعداد لخدمة المجتمع و ذلك بتنمية روح المبادرة و تذوق العمل في آن واحد.
- 4- ترسيخ القيم العالمية: تنمية الفكر العلمي و القدرة على الاستدلال و التفكير النقدي و التحكم في وسائل العصرية و الاستعداد لحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها و الدفاع عنها و كذا الانفتاح على الثقافات و الحضارات العالمية.
- 5- المبادئ والأهداف العامة للتعليم في الجزائر:

لكل نظام تربوي أهدافه الخاصة والعامة، والتي يستمدّها من المرجعية الفلسفية والاجتماعية التي يقوم عليها هذا المجتمع، ويمكن أن نوجز هذه الأهداف فيما يلي:

5-1- التكيف الاجتماعي للفرد:

إن التربية تعتبر الوسيلة الفعالة للتنشئة الاجتماعية سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، لذلك كان للتربية عند القدماء أو المحدثين أهمية كبيرة، حيث نظر إليها العددي من الفلاسفة والمفكرين على أنها القائد لحياة ناجحة وفعالة بل هي الحياة نفسها، فهي تضمن للفرد القدرة على التكيف مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

5-2- اكتساب المهارات الأساسية:

يسعى النظام التربوي من خلال مناهجه التربوية وكل آلياته المستخدمة في المجال المدرسي من أجل تزويد التلاميذ بالقدرة على القيام بمجموعة من المهارات التي تفيدهم في مزاوله الأنشطة المختلفة للحياة، داخل المدرسة وخارجها، حسب مستوى العمر والقدرات العقلية التي يتمتعون بها، إلى جانب الجوانب المعرفية التي يحصل عليها الطلاب.

5-3- تطوير نوعية التعليم والتعلم:

يهدف النظام التربوي إلى تحسين جودة التعليم من خلال جملة من الإجراءات المتبعة تتعلق بالمناهج الدراسية، وتفعيل العمل التربوي، من خلال التجديدات التربوية والإصلاحات التي تحدث من حين لآخر، وتحسين نوعية التعليم وتطويره بالإفادة من مستخدمات العلم والتكنولوجيا.

ومنه فالنظام التربوي الجزائري له أهداف يتميز بها صاغها طبقا لخصوصيته ومرجعياته، يعد بيان أول نوفمبر من المواثيق الراسخة والأصلية في تاريخ الجزائر، بل هو مرجع لكل ما جاء من بعده من مقررات ودراسات، حيث إن القراءة السريعة للبيان لا تبرز أبداً أي إشارة صريحة عن التربية والتعليم، إلا أنه يبرز أن ما يجب تحقيقه لا يتحقق إلا بالتربية والتعليم، هذا التلميح غير معلن على أهمية التربية، فمن بين أهدافه الأساسية التي لن تتحقق إلا بوجود التعليم نجد مبدأ الدين الإسلامي، كإطار حضاري وهوية وطنية، فقد وردت إشارات في البيان حول أهميته الحضارية وأكد على أنه مقوم أساسي للثورة ومساها. كما اعتبر مبادئ الإطار العام الذي تتم فيه المواصفات لقيام الدولة الجزائرية، وكذا خصوصيات نظامها السياسي المستقبلي، وهي مبادئ الديمقراطية والطابع الاجتماعي الشعبي والسيادة الكاملة، كما ميز البيان الشخصية الجزائرية عن طريق الإسلام والتاريخ واللغة والإطار الجغرافي والعادات التي تجعل من الجزائر ليست فرنسية، كذلك نجد احترام حريات المواطن الأساسية وهذا كله لا يمكن التنازل عنه تحت أي سبب.

وهكذا فإن أهداف النظام التربوي الجزائري لا يجب في كل حال من الأحوال أن تخرج عن سياق الثوابت والمقومات التي حددتها وثيقة أول نوفمبر، والتي تعتبر المرجع الذي أسس لقيام الدولة الجزائرية، وقد جاء التعبير عن هذه المقومات بكل وضوح بأن الإسلام والعربية والتراث الوطني كالأمازيغية وكل ما يمثل الثقافة التحتية للمجتمع الجزائري من عادات وتقاليد، كلها محددات للشخصية الوطنية الجزائرية والتي تتميز عن غيرها لا سيما الثقافة الفرنسية، التي علفت بها وأصبحت تهددها.

ولهذا كان من الضروري اعتماد أهداف لنظام التربية الجزائري تعزز الهوية الوطنية لدى أفراد المجتمع الجزائري وتزيد في تحقيق التماسك بين أفراد المجتمع الواحد، ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

أ- التعريب كهدف من أهداف النظام التربوي الجزائري:

أرادت الحكومة الجزائرية منذ افتتاح حريتها أن تقطع صلة بالحقبة الاستعمارية فقامت كأول إجراء لتحقيق الأهداف التعليمية المسطرة هو أن تحذف اللغة الفرنسية داخل التراب الجزائري، فبدأت بتعريب كل المواد الدراسية من الابتدائي إلى الثانوي فالجامعي، أما اللغة الفرنسية فقد وضعت موضع اللغة الأجنبية التي لا بد من تعلمها لأنها وسيلة تخاطب لا أكثر حسب قول الدكتور عبد القادر جغلول.

ومن أشكال التعريب التي ظهرت وتظهر في المنظومة التربوية الجزائرية نجد:

- الحرص على جعل المناهج والكتب المدرسية والمعلمين يعلمون كل ما له علاقة بالقيم العربية وأن تكون نابعة من الدين الإسلامي كالطاعة والشرف وغيرها من القيم السامية.

- جعلت الكتب المدرسية من اللغة العربية لغة سهلة واضحة ممتعة، سهلة سواء في الكتابة أو المخاطبة وذلك بتبسيط قواعدها وانتقاء ألفاظها وتعبيرها المؤدية للفكرة والمعنى.

- إقحام اللغة العربية في كل الميادين العلمية وحتى التقني.

- جعل اللغة العربية لغة الحوار اليومي سواء داخل القسم أو خارجه مع تشجيع ذلك بإضفاء روح الفكر العربي الإسلامي.

لقد أرادت الجزائر أن يشهد عليها التاريخ والعالم أنها لا بد أن تنهض بحضارتها في إطار هويتها اللغوية المتميزة، وعليها فسياسة التعريف التي أرادتها الجزائر هي عمل ثقافي متخصص مرهون بقرار ثوري وتخطيط وإنجاز علمي متقدم ومتعلق بإرادة سلطوية ترفع وتسد وترعى هذه السياسة التي تتلائم وسياسات أخرى تتخرط ضمن إستراتيجية التنمية الشاملة.

ب- الجزائر كهدف من أهداف النظام التربوي الجزائري:

الهدف الثاني في المنظومة التعليمية التربوية الجزائرية هدف ينادي ويقول أن مجتمع بلا جذور هو مجتمع بلا آفاق، فالحاضر يبدأ من الماضي، ليمتد إلى المستقبل، والوطن هوية تتجذر في الذاكرة التاريخية في

الآمال المعاصرة على حد سواء، ولوجود فعلي لا بد من تواصل الأجيال وتكامل المراحل، فلقد أكد الكثير من المهتمين أن مجتمع بلا ثقافة تاريخية كافية، مجتمع مضطرب في تحديد مرجعيته الوطنية، يعاني من الغموض والخلل والاعترا ب حتى، وقد تعطى له صورة على أنه مجتمع يتحرك في فراغ لأنه بلا أصول وثوابت يستند إلى حائط ساقط الآثار، ولكي نصل إلى مرحلة تجعل المجتمع الجزائري يستند إلى حائط قائم ومتين كان لا بد من تحسين تعليم أبنائه وتعريفهم ببلادهم وتاريخهم وحضارتهم، وهذا ما اصطلح عليه بالجزارة وهي "تعني كل مضمون دراسي جزائري مائة في مائة"، وهي تلزم بذلك الإلغاء التاريخي للتعاون خاصة مع الأجانب المساعدين وإزالة الآثار الدخيلة الوافدة من ثقافات لا صلة لها بالجزائر والعروبة والإسلام، لقد أرادت الجزائر من هذا الهدف أن تبعث الشخصية الجزائرية الأصيلة، والمقصود بالجزارة هو إزالة العناصر الدخيلة الوافدة من المجتمعات أو الثقافات التي لا تمت بأي صلة بالمجتمع الجزائري والمقصود من ذلك هو العمل على بعث الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية الأصيلة نقية من كل الشوائب. والجزارة في ميدان التعليم تعني الاهتمام بالنواحي التالية:

- جزارة نظام التعليم وخطته ومناهجه، والابتعاد عن الاستعارة من المجتمعات الأخرى إلا عند الضرورة القصوى فقط.

- جزارة أهداف التعليم وقيمه ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر ومنطلقاته بما يحقق الشخصية العربية الإسلامية النقية في نفوس الناشئين.

- جزارة المستويات والتخصصات والمفتشين والخبراء في التربية والتعليم.

- جزارة الكتاب المدرسي شكلا ومضمونا فضلا عن الوسائل التعليمية المتنوعة.

ج- الديمقراطية كهدف من أهداف النظام التربوي الجزائري:

ثالث هدف من الأهداف التربوية التعليمية التي سطرتها الحكومة والشعب الجزائري فهي كانت واجب واجب على القائمين على البلاد تحقيقه لكل جزائري عانى ويلات الجوع والفقر والجهل، إن ديمقراطية التعليم والعدالة الاجتماعية فيه لها أهمية قصوى في حياة الفرد والمجتمع، لأن التربية وثيقة الصلة مع الديمقراطية، بل أن المجتمع يحرص على إبقاء هذه العلاقة لضمان استمراره وإبقاء تقدمه وتطوره.

ديمقراطية التعليم في الجزائر تأتي لتأكيد مسار عملية التعريب وتعميمها عن طريق المدرسة وبواسطة العملية التعليمية، فهي تعد أحسن مؤسسة بما توفره من فرص متساوية وعادلة أمام أعضاء المجتمع للحصول على ثقافة منسجمة في ظرف محدد، فلقد اعتبر التعليم في الجزائر تعليما ثوريا، لأنه قام بتأسيس نظام أصيل في ديمقراطيته لتحقيق أهداف هامة نظرا لتهديك الذي تعرضت له البنيات الاجتماعية في الجزائر كما سبق وأشرنا، لذا كان توطين التعليم وإتاحته بعدا ومطلبا سياسيا ووطنيا واسعا ومن مظاهر ديمقراطية التعليم في الجزائر نجد:

-إلغاء كل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وجعل ما يميز تلميذا عن آخر هي تلك القدرات العقلية والكفاءات الخاصة.

- تعميم المدارس في كل أنحاط الدولة الجزائرية حيث يتعلم ابن الصحراء ما يتعلمه ابن الشمال في نفس الوقت وبنفس المحتوى والطريقة.

- العناية بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لأبناء الشعب الفقراء منع عدم إهمال فئة ذوي الحاجات الخاصة. هذه المظاهر تجسد الاتجاه القائل -الوظيفيين- أن عملية الحراك الاجتماعي لا يمكن لها أن تتم دون فرص علمية متكافئة، إذ ليس المقبول إنسانيا أن يفتح باب مؤسسات التربية أمام بعض أبناء فئة ما لتمييزهم عن فئات أخرى، وأن دور التعليم والتربية في المجتمع أمر ذو أهمية بالغة وهذا ما جعل من مسألة تكافؤ الفرص في التعليم تصبح ضرورة لدى المهتمين بالتربية.

وهذا المسعى الذي دأبت من أجله الدولة الجزائرية منذ تأسيسها من خلال فرض التعليم ومجانيته.

د-التوجه العلمي كهدف من أهداف النظام التربوي الجزائري:

اهتمت الدولة الجزائرية بالجانب التكنولوجي في التعليم وهذا بغية إضفاء ثقافة عقلانية حديثة للتلاميذ وبالتالي مسح الثقافة التي ساهم المستعمر قبلا على نشرها أما الآن فقد زاد الاهتمام به أكثر، ذلك أن التعليم يعد المستقبل لا الحاضر، فطفل اليوم هو رجل الغد لا بد من إعداده، حتى إذا بلغ رشده أصبح فعالا، وهذا يتطلب تجديدا في المناهج وتأليف الكتب وتجديد الوسائل والطرائق حتى تنطبق الحكمة القائلة "فكر عالمي ونقد محلي" لأن المستقبل للجميع، إن توفير الوسائل التعليمية الإيضاحية يعد مظهر اهتمام بالتطور العلمي والتقني في التعليم.

6- المقاربات البيداغوجية في المنظومة التربوية الجزائرية (المحتويات، الأهداف، الكفاءات):

منذ الاستقلال إلى يومنا هناك ثلاث مقاربات بيداغوجية لتسيير الفعل التربوي، أولها كانت مقارنة المضامين (المحتويات): التي كان تركيزها على المحتويات والمضامين التعليمية والتي جعلت من التلميذ مُستقبلاً ومُخزناً للمعرفة دون الاهتمام بتحضيره لمواجهة مواقف وظروف الحياة الاجتماعية المتغيرة، أما المقاربة الثانية فهي مقارنة التدريس بالأهداف والتي أتت لتُحلّص العملية التعليمية التعلّمية من الغموض والارتجال. والخطاب الشفهي والحشو للكم المعرفي والملء المستمر للذاكرة والتقييم القائم على البضاعة المسترجعة استهدفت مقارنة التدريس بالأهداف تحويل ما علق بمضمون المقاربة التي سبقتها وصبها في إطار عملية "وفق منهج منطقي، حيث يركز هذا المنهج على ثقافة التفكير والتخطيط والتحضير rationalisée" معقلنة" المسبق والتحديد الدقيق للأهداف الخاصة والأهداف الإجرائية الموجهة لكل نشاط تعليمي تعليمي، والتي في الحقيقة ترتبط بالتغيرات التي ستحدث عند المتعلم على مستوى المعارف والمعلومات، المواقف والاتجاهات والمهارات الحس-حركية، أو بتعبير مختصر؛ هذه الأهداف ستحول إلى سلوكيات وقدرات عند المتعلم بتبني منهجية تقوم على مراحل أربعة هي: التخطيط والهيكلية والتنفيذ، فالتقييم الذي ينصبّ أساساً على تقييم الأهداف، إلا أنّ تنفيذ هذه المقاربة واجهته الكثير من العراقيل، أولها عدم تحكم المعلمين فيها، سواء من حيث البعد المفاهيمي -الخلفية النظرية- أو البعد الأدائي من حيث آليات الممارسة، كتحديد مراحلها الثلاث القائمة على التقييم التشخيصي، التقييم التكويني، التقييم التحصيلي، أو في صياغة الهدف الخاص والأهداف الإجرائية المتفرعة عنه وربطها بالمجالات الثلاث -المعرفي، الوجداني، الحس-الحركي- أو بمستويات الصناعات الثلاث المعتمدة -بلوم، كواتول، سمسون-، وهذا ما أكدته الدراسة التي قام بها " محمد بوعلاق ، اذ وجد صعوبة في مجال التمييز بين مستويات الهدف -غاية، مرمى، هدف عام، الجزائري هدف خاص، هدف إجرائي-، وصعوبة في صياغة الهدف الإجرائي ومرده حسب هذه الدراسة بالنسبة للمعلمين المتخرجين من معاهد التكوين انعدام مؤشرات تساعدهم في تمييز مستوى عن آخر، أمّا ذوي التوظيف المباشر، فالسبب عدم تلقّيهم لأي تكوين في مجال مقارنة التدريس بالأهداف.

حيث وجد أن المربين يكتفون بتحديد الهدف الخاص دون تفريعه إلى أهدافه الإجرائية، ودون ربط هذه الأخيرة بأنشطة واضحة محددة ودون ربطها بالمجالات الثلاث.

المقاربة الثالثة التي اعتمدت منذ الموسم الدراسي 2003/2004 كانت مقارنة التدريس بالكفاءات، وبالرجوع إلى ما ورد في مناهج الإصلاح نلاحظ أنها امتداد للمقاربة السابقة، حيث حُوّظ على الممارسات البيداغوجية المرتبطة بها كالتخطيط، إنجاز أنشطة استكشافية، أنشطة تطبيقية، بناء معارف، تقييم، علاج إلا أنها طوّرت من خلال:

- العمل بمبدأ الإدماج وترشيد الممارسات التقييمية والعلاجية وعقلنتها
- اعتماد بيداغوجيات جديدة تراعي الفروق الفردية واختلاف الأنساق التعليمية لدى المتعلمين.
- ضرورة تملك كفاءات مستديمة تتعدى مجرد الإلمام بأهداف نوعية محددة.

6-1 - مفهوم المقاربة بالكفاءات:

أ- المدلول التربوي للكفاءات

هي مجموعة قدرات، نتاج مسار تكويني تتمفصل في إطارها معارف ومهارات ومنهجية واتجاهات، وتقوم على عنصرين: أولهما القدرة على الفعل بنجاعة في وضعية معينة، وثانيهما القدرة على توظيف المكتسبات في وضعيات جديدة». يظهر من خلال هذا التعريف أن مفهوم الكفاية من المفاهيم التربوية المركبة. إذن، أنه يختزن رصيذا من المعارف والمهارات والاتجاهات المكتسبة في سياقات محددة، والقبالة للتعبئة والتوظيف والنقل والتحويل في وضعيات جديدة.

ب- أهم خصائص المقاربة بالكفاءات

- إن مفهوم الكفاية بالمعنى السابق يحيل إلى مجموعة من المواصفات والخصائص منها:
- الكفاية تركز على الفعل أكثر من تركيزها على المعارف النظرية.
- الكفاية تتم في وضعيات دالة مرتبطة بالمحيط لتحقيق الوظيفية
- الكفاية تكتسب بعد مسار، مسارات تكوينية.
- الكفاية معطى غير ثابت، تنمو وتتطور، وقد تتراجع - الكفاية مهارة عليا تتدرج ضمن مجال واسع يشمل اتخاذ القرارات والفعل ومواجهة المشكلات، كما تقتضي الابتكار والإبداع.

ج- نوعا الكفاءات

- والكفايات في الغالب نوعان:
- * كفايات نوعية ترتبط بمادة دراسية معينة، وتستمد ذاتها من المقومات المعرفية والمنهجية لهاته المادة، وكذا من وظيفتها التكوينية والاجتماعية.
- * كفايات ممتدة/ مستعرضة ترتبط بمواد دراسية متعددة، وغالبا ما تصب في الجوانب المنهجية والتواصلية والثقافية. ومهما كان نوع الكفاية التربوية، فإن أجرأتها تتم عن طريق تحويلها إلى قدرات تعتبر مبادئ منظمة للتعلّات، وتترجم إلى أهداف تعلّمية تراعي التوازن المطلوب بين أبعاد الشخصية الإنسانية المستهدفة من التربية والتكوين، (المعارف، المهارات، المواقف والاتجاهات).
- بالنسبة للمضامين: تنطلق المقاربة من العناصر التالية:

- تجاوز التراكم الكمي باعتباره يعكس الحفظ والتبعية للملخصات ويهدم بناء استقلالية المتعلم.
- استحضار البعد المنهجي عند تقديم المعرفة ومعالجتها، بما يمكن المتعلم من الاكتشاف وبناء المعرفة انطلاقاً من دعائم ووثائق، وعبر سيرورة التفكير ذات الصلة بنهج المواد ودورات تعلمها.
- اعتبار المضمون المعرفي وسيلة تسهم في تحقيق أهداف التعلم وبالتالي بناء القدرات والكفايات.
- اعتبار كتاب التلميذ مصدراً من مصادر المعرفة، التي يتوزع حضورها في صلب الدعائم والوثائق، وفي المصطلحات والمفاهيم.
- التحرر من الملخصات الجاهزة التي تتعارض مع مبدأ الاستقلالية والتعلم الذاتي وتعويضها بالإنجازات والاستنتاجات المتوصل إليها عبر العمليات الفكرية في ضوء الأسئلة المرافقة للدعائم والوثائق، مع الحرص على تدوين ذلك في دفاتر المتعلمين.
- بالنسبة للدعائم والوثائق: انتقاء الدعائم والوثائق لتكون في خدمة أهداف التعلم وذلك وفق ما تقتضيه الخصوصية المنهجية لكل مادة في استثمار الدعائم والوثائق التربوية في بناء أنشطة التعلم حسب ما هو مضمن في مرجعياتها اليداكتيكية.
- وفي ضوء ذلك يبقى دور المعلم توجيهياً، يعتمد في ممارسته اليداكتيكية اليومية على استثمار أساليب التنشيط التي تتلاءم والوضعية التعليمية التي يقترحها.
- بالنسبة للتقويم: تستدعي طبيعة المقاربة المعتمدة، الاعتماد على التقويم التكويني باعتباره يعطي الأسبقية لوتيرة التعلم والإجراءات والمهام أكثر من النتائج.
- د- دواعي اختيار المقاربة بالكفاءات في بناء المناهج التعليمية
 - الانفجار المعرفي الذي يشهده العالم اليوم جعل خبراء التربية يفكرون في إعادة بناء المناهج التعليمية على مبادئ مبنية على ما هو أنفع وأفيد بالنسبة إلى المتعلم وأكثر اقتصاداً لوقته.
 - المناهج التعليمية السابقة مثقلة بمعارف غير ضرورية للحياة ولا تسمح لحاملها أن يتدبر أمره في الحياة العملية.
 - النظر إلى الحياة من منظور عملي
 - التخفيف من محتويات المواد الدراسية
 - تفعيل المحتويات والمواد التعليمية في المدرسة وفي الحياة
 - التكوين المتمحور حول الكفاءة طموح، لأنه يستدعي القدرة على استعمال المعارف المكتسبة بفاعلية، فمن وجهة نظر الجانب التعليمي يشكل اكتساب الكفاءات تحدياً أكبر من اكتساب المعارف
- ج- بين المقاربة بالمحتويات والمقاربة بالكفاءات

أ- المقاربة بتبليغ المحتويات

- 1- المعلم مالك المعرفة، ينظمها ويقدمها للتلميذ.
- 2- التلميذ يكتسب المعرفة ويستهلك المقررات.
- 3- يرتبط المحتوى بكنوز المعرفة المتوافرة في الكتب والمراجع.
- 4- عقل التلميذ مستودع فارغ ينبغي ملؤه بكنوز هذه المعرفة
- 5- في طريقة التدريس:
 - المعلم عارف والتلميذ جاهل.
 - المعلم متكلم والتلميذ سامع.
 - المعلم منتج والتلميذ مستهلك.
- 6- وسيلة التعليم تكاد تقتصر على الكتاب المدرسي.
- 7- التقييم يكاد ينحصر في امتحانات مبنية على قياس الحجم المعرفي المخزون في الذاكرة.
- 8- تركز على منطق التعليم
- 9- التلميذ مستقبل للمعارف ومخزن لها.
- 10- البرنامج مبني على أساس المحتويات.

ب- المقاربة بالكفاءات

- 1- المعلم منظم وموجه.
- 2- التلميذ مساهم فعال في بناء معارفه بمختلف أنواعها.
- 3- المحتويات تحددها الكفاءة التي يأمل المدرس تحقيقها.
- 4- التلميذ يعتمد الى البحث والاكتشاف.
- 5- في طريقة التدريس: التلميذ بصدد اكتساب قدرات ومهارات ومعارف فعلية وسلوكية بمساعدة المعلم.
- 6- تتعدد الوسائل والأدوات كما تتعدد معايير اختيارها وتوظيفها.
- 7- التقييم يتصف بالشمولية ولا ينحصر في المعارف وحدها بل يتعداها الى المعارف الفعلية والسلوكية، بتوظيف قدرات المتعلم ومهاراته.

8- ترتكز على منطق التعلم.

9- التلميذ محور التعلم.

10- البرنامج مبني على أساس الكفاءات.

4- بين المقاربة بالأهداف والمقاربة بالكفاءات

أ- التكوين بالأهداف (F.P.O)

• يركز - خصوصاً - على المعارف.

• مقاصد التعلم في غاية الوضوح.

• التعلم مجزأ.

• الأهداف غير مندمجة.

• جد متأثر بالسيكولوجية السلوكية.

• يعتمد في تطوره على التمارين النظرية.

• يدرك بسهولة تحقيق النتائج.

• يندفع إلى النشاط بحافز خارجي.

• يركز على تعليمات واضحة تساعد على انجاز الفعل.

• تظهر أهمية التعليم التلقيني.

• الميل إلى التحليل.

• حجم التقييم أقل سعة.

• عملية القياس موضوعية.

• في بعض الأحيان يحدث شق بين التعلم والتقييم.

• التقييم يحدث بصياغة أسئلة وأحياناً عن طريق مشروع.

• التقييم معياري: المقارنة بين التلاميذ.

• الميل إلى النوعية.

• المحتوى (تغطية مجموع محتوى المادة)

• يعرف بالنتائج بدلالة الأهداف.

ب- التكوين بالكفاءات (F.P.C)

- يركز - خصوصاً- على المعارف الفعلية
 - مقاصد التعلم شاملة وأقل وضوحاً
 - مندمج (معارف، مهارات، قدرات)
 - جد متأثر بالسيكولوجية المعرفية.
 - يعتمد في تطوره على الأنشطة التطبيقية.
 - درك بصعوبة تحقيق النتيجة لكونها تتصف بالشمولية.
 - يندفع الى النشاط بحافز داخلي.
 - يركز على تعليمات عامة تساعد على المبادرة.
 - ظهور أهمية التعليم ذي العناصر المتبادلة التأثير.
 - يركز على أنشطة التعلم والتقييم التكويني.
 - الميل الى الشمولية.
 - حجم التقييم أكثر سعة.
 - عملية القياس نسبية.
 - البحث عن الادماج بين التعليم والتعلم والتقييم.
 - يحدث التقييم عن طريق فعل مندمج.
 - التقييم مقياسي: مقارنة النتائج بمقياس النجاح.
 - الميل الى الكمية.
 - انتقاء المحتوى، البحث عن إدماج الكفاءات.
 - يعرف بدرجة التحكم في الكفاءات واستراتيجيات التعلم
- مما سبق تمثل بيداغوجية المقاربة بالكفاءات الأسلوب التربوي والتعليمي الناتج عن التطور الحاصل في مجال التربية والتعليم في عصرنا، له أصول ومصادر فكرية وفلسفية واجتماعية، و يتحدد بمجموعة من المبادئ والقيم والمناهج، كما يتطلب وسائل وأدوات متطورة، كما يفرز آثاراً ونتائج على الفرد والمجتمع، كل هذا في إطار الأسس التي تقوم عليها التربية المعاصرة وفلسفتها.

- لقد جرب الإنسان المعاصر في العالم المتقدم عدة مقاربات، وثبت أنّ النقص والخلل حالّ في كل واحدة منها، لكن بدرجات متفاوتة، فمن أسلوب التلقين أو تبليغ المحتويات، إلى التعليم بالأهداف إلى المقاربة بالقدرات، إلى المقاربة بالكفاءات، وهذه الأخيرة تمثل في فلسفة التربية غاية في ذاتها، والحقيقة أن العمل التربوي في جميع عناصره نسبي ومتطور باستمرار، - وكأنّ تاريخ البيداغوجيا انتهى وتوقف بحسب منظور "فوكو ياما".

- تتطلب بيداغوجية المقاربة بالكفاءات ثقافة علمية عالية، وفكرا اجتماعيا ينسجم مع نمط الحياة والظروف التي أنجبت هذه البيداغوجية، كما تحتاج إلى وسائل وأدوات تقنية وفي مقدمتها التحكم في المعلوماتية، وفي وسائل وتقنيات الاتصال والإعلام والتثقيف المعاصرة، وعلى رأسها شبكة الإنترنت، وهذا ما لم تتوفر عليه الدول النامية، مثل الجزائر وهي تدخل التدريس بالكفاءات في نظامها التربوي، حيث أثبتت العديد من الدراسات الميدانية أن شعوب العالم الثالث و بدرجات متفاوتة لا تتحكم في الثقافة العلمية ولا في تقنية الإعلام الآلي المطلوبة في أسلوب التدريس بالكفاءات، ولا تسيطر على تقنيات الاتصال، ولا تمتلك وسائله، وهذا يعيق بلوغ الأهداف المطلوبة من وراء المقاربة بالكفاءات.

- إن فلسفة التربية المعاصرة بمصادرها وقيّمها، وبالمناهج والإستراتيجيات التربوية المنبثقة عنها، تعكس توجّهات وإيديولوجيات قوى معينة، في العالم المتقدم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، متجاهلة التنوع الثقافي والفكري والديني والاجتماعي و اللغوي وغيره، المتواجد في العالم و متجاهلة خصوصية الدولة الوطنية والقومية و غيرها.

- تتميز فلسفة بيداغوجية المقاربة بالكفاءات بطابعها المادي العلماني البراغماتي الآني، الخالي من الحضور الأخلاقي والديني، و تأسيس أي فلسفة أو فكر أو ثقافة أو دين على غير مكارم الأخلاق، وعلى عدم مراعاة المطالب الروحية للفرد والمجتمع، تنتج عنه آثار ومظاهر سلبية، تعكسها معاناة الشعوب والأمم الحالية للظلم والاستبداد والحرب والفقر والحرمان والجهل والمرض، وهي آفات منتشرة في مختلف أنحاء المعمورة.

- يعتبر البعض أنّ بناء المناهج التربوية على المقاربة بالكفاءات في الجزائر مكسبا ثقافيا، وانتصارا للحضارة وللعلم وللديمقراطية، هذا في رأينا يكون مقبولا لو جاءت السلعة من إنتاجنا، لكنّها مستوردة، وظاهرة استيراد المنتجات العلمية والفكرية والمادية في أي مجتمع ليست عيبا، إلا أنّ الإنتاج المستورد يجلب معه أفكار وقيم وعناصر هوية الجهة المصدرة، ولا تنتقل مجردة من حضور ذات صاحبها فيها، فالذي يعيش بما ينتجه هو يحفظ كرامته وسيادته من الزوال، لأنّ وجه الاستعمار تغيّر "من مباشر عسكري واحتلال للأرض وانتهاك للعرض واستغلال للطاقات البشرية والمادية إلى غير مباشر سياسي واقتصادي وثقافي ويتساوى الاستعمار غير المباشر مع غيره في درجة الخطورة والضرر على الفرد والمجتمع".

- إذا كانت المقاربة بالكفاءات إحدى مداخل العولمة فأقل ما يمكن قوله عن بيداغوجية المقاربة بالكفاءات، أنها أسلوب تربوي، من إنجاب الحضارة الراهنة، فيه القوة و فيه الضعف، ويكون أكثر ضعفا إن لم تتوفر شروطه ولوازمه النظرية والعملية والتقنية، ويصبح نقمة إن لم تراعى فيه قيم الأمة وهويتها، لأنه يصبح شكلا من أشكال الهيمنة والتسلط والاستعمار. تبقى العولمة بجميع مداخلها غير "صالحة إلا بالتشبع بالقيم الإنسانية والأخلاقية واحترام الآخر في ثقافته وأفكاره ودينه وفي جميع حقوقه، ويصبح ذلك واقعا مجسدا وعالما مشخصا ثقافة وفكرا وسلوكا وحضارة".

7- المناهج التعليمية في مراحل التعليم (الابتدائي، المتوسط، الثانوي):

التعريف اللغوي والاصطلاحي للمنهج:

أورد ابن منظور تعريف للمنهج من: أنهج الطريق، وضح واستبان، وصار نهجًا واضحًا بينًا، والمنهج عنده - بفتح الميم وكسرهما - هو النهج والمنهاج؛ أي: الطريق الواضح والمستقيم

الذي يرى بأنه "مركب سعادة أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت تعاريف المنهج نذكر منها تعريف من مجموعة من العناصر ترتبط مع بعضها البعض بشكل وظيفي ومتكامل، حددها تايلر في أربعة عناصر". هي الأهداف والمحتوى والتدريس والتقويم

بأنه "تخطيط للعمل البيداغوجي وأكثر اتساعا من المقرر التعليمي، فهو يتضمن فقط مقررات المواد، بل أيضا غايات التربية وأنشطة التعليم والتعلم، وكذلك الكيفية التي سيتم بها تقويم التعليم والتعلم.

مناهج الجيل الأول:

هي المناهج التربوية الجزائرية المعتمدة على المقاربة بالكفاءات والتي دخلت حيز التطبيق ابتداء من الموسم الدراسي 2004/2003

مناهج الجيل الثاني:

وهي مناهج تعتمد أيضا على المقاربة بالكفاءات ولكن بشكل متطور، والتي دخلت حيز التطبيق ابتداء من الموسم الدراسي 2017/2016

دواعي اللجوء إلى إصلاح المناهج التربوية:

من المسلم به عالميا أن المناهج المدرسية تخضع دوريا إلى الإصلاح والتعديل وذلك للضبط والتصحيح الظرفي الذي يعتبر أمرا عاديا في تسيير المناهج

- للتحيين الذي يفرضه تقدم العلوم والتكنولوجيا وذلك قصد إدراج معارف جديدة أو مواد جديدة

- التجدد والتوسع في المعارف نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي

- بروز حاجات جديدة في المجتمع، وتطلعات جديدة في مجال التربية

ي- ما تفرضه العولمة في المجال الاقتصاد

أهم العوامل والمبررات الداعية إلى إعادة النظر في المناهج الحالية في الجزائر هي:

- تصميم المناهج السابقة في غياب الإطار المرجعي؛ حيث تم صدور كل من القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04/08 والمرجعية العامة للمناهج المعدلة حسب القانون التوجيهي 2009، والدليل المنهجي لإعداد المناهج 2009 إلا بعد المباشرة في الإصلاحات

- نقص في التنسيق بين الأطوار والمراحل، حيث تم إصدار مناهج الجيل الأول سنة بعد سنة مما جعلها تفتقد الانسجام والتماسك فيما بينها

- مصادقة الجزائر في 2015 على برامج التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تلزم كل الدول المنخرطة - بترقية التعليم مدى الحياة

- الأخذ بمفهوم التربية المستمرة والمتجددة

- تصليح الاختلالات وتدارك النقائص المسجلة خلال تجربة المنهاج الدراسي للجيل الأول من 2003 - حتى 2015، والواردة في عمليات الاستشارة حول المنهاج (2013)، والتي كان من أهم توصياتها:

* مطالبة بنقل بعض المفاهيم إلى مستويات أعلى

* وجود معارف تفوق مستوى التلاميذ

* عدم التكفل بالبعد التكنولوجي

* صعوبة إنجاز بعض النشاطات

* لإشارة إلى بعض الاختلالات التي تتعلق بالأنشطة في الكتاب المدرسي

* تعدد الكفاءات في السنة الواحدة*

* التوقيت غير ملائم لتنفيذ أنشطة المنهاج

هذا بالنسبة للأسباب المعلنة، أما بالنسبة للأسباب الكامنة وراء تغيير المناهج فلها علاقة بالإملاءات الخارجية وبالمنظمات العالمية، التي تريد الهيمنة الكاملة على العالم العربي والإسلامي تحت ظل العولمة، باختراق المنظومة التعليمية لتلك البلدان باسم تطوير وتغيير المناهج التربوية. والتي تتزامن مع مخططهم العالمي الجديد الرامي إلى الاستحواذ على مناطق الثروة والحضارة والرأسمال الرمزي للشعوب. وتأتي على

رأس هاته المنظمات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تلعب دورا كبيرا في تغيير المناهج الداعية للأفكار الأصولية الإسلامية، بالإضافة إلى إبرازها لدور الحضارة الغربية في التقدم الإنساني

مميزات الجيل الثاني من المناهج:

نظرا لاتصاف المناهج التربوية بالمرونة وعدم الجمود، فإننا نجد جل دول العالم تُخضعها دوريا إلى: التعديل والتحسين وإعادة النظر. ولعل من أهم ما يميز منهاج الجيل الثاني هو

- انسجامه مع القانون التوجيهي للتربية وبالتالي مع الغايات المحددة للنظام التربوي

- اعتماد البنيوية الاجتماعية التي تضع في الصدارة الاستراتيجيات التي تمكن المتعلم من بناء معارفه ضمن العمل التشاركي

- العمل على تكامل موضوع أو مفهوم من المفاهيم في عدة مواد قصد إحداث الانسجام الأفقي والعمودي بين المواد، وتناول المشاريع المتعددة المواد، وتنمية الإدماج من خلال تحديد الكفاءات العرضية والقيم بدقة ضمن ما يسمى بتشاركية المواد بحيث تصبح المواد وحدة منسجمة ومتناغمة فيما بينها لتكوين ملمح تخرج التلميذ من أي مرحلة من مراحل المسار الدراسي

كما اعتمد في بنائه على احترام المبادئ التالية:

الشمولية: وذلك ببناء منهاج لكل مرحلة تعليمية

الانسجام: من خلال شرح العلاقات بين مختلف مكونات منهاج السنوات وفي جميع الأطوار

والمبادئ المعالجة تفكك منهاج الجيل القديم، كما فصلت الكفاءات العرضية ضمانا للانسجام الأفقي للمنهاج

القابلية للتطبيق: وتتم بالتكفل بعملية التكيف مع شروط التنفيذ

المقروئية: وتعني توخي البساطة والوضوح والدقة

الوجاهة: وذلك لتوخي التطابق بين أهداف التكوين التي تحملها المناهج والحاجات التربوية

اربعة محاور هي: وقد تم الاعتماد في هيكله المنهاج بجلته الجديدة على

المحور المعرفي: ويتضمن المصفوفة المفاهيمية والتنظيم المنطقي للمعارف مع تقديم منسجم مع

خصوصيات المادة والمفاهيم الهيكلية للمادة

المحور البيداغوجي: وتتضمن البنائية والبنائية الاجتماعية والوضعية التعليمية والوضعية الاندماجية وكذا التقييم

المحور النسقي: لضمان تقارب وتلاقي المناهج في وحدة شاملة وتصور شامل وتنازلي للمناهج و انسجام أفقي وعمودي للمناهج

المحور القيمي: وتضمن قيم الهوية والانتماء للعروبة والأمازيغية في إطار جغرافي وزمني محدود وكذا القيم الاجتماعية والثقافية والقيم الكونية

وعند استقراءنا لأهم المحاور نستشف النظرة الشمولية لمنهاج الإصلاحات وطابعه التنازلي، كونه ينتظر منه التكامل والترابط والتسلسل بين المواد، وتحقيقه الانسجام الأفقي والعمودي، مع توحيد شكله ومصطلحاته انطلاقاً من ملمح التخرج الشامل للمرحلة ثم للطور ثم للسنة. زيادة على ذلك توحيد محاور الدراسة في كل المواد واللغات بما سيسمح برفع نسبة استيعاب المتعلمين وعدم تشتتهم بين عدة محاور عند الانتقال من مادة إلى أخرى. مع توخي المرحلية والتدرج في التنفيذ تقادياً للأخطاء ومعالجتها في حينها، وأيضاً بزيادة حجم النصوص الجزائرية في البرامج الدراسية

من منظور مناهج الجيل الثاني فإن ما نستشفه **بالمعلم والمتعلم** وعند الحديث عن الإستراتيجية المتعلقة من خطابات الوصاية والمرجعيات المعتمدة تأكيدها على المشاركة الفعالة للمتعلم وتحكمه في المعارف الوثيقة الصلة بواقعه وتوظيفها. أما بالنسبة للمعلم فينتظر منه الانتقال من دور المسيطر على العملية التعليمية إلى دور الموجّه والمقوّم والمنشّط والمنظّم والمسّهّل لها، معتمداً في تحقيق ذلك على طرائق بيداغوجية وتعليمية تتمركز حول المتعلم أكثر مما تتمركز حول المضامين، وأن يضع نفسه دائماً في منطق تعلّمي أو تكويني بدلاً من منطق تعليمي أو تلقيني، على أن يعطي الأسبقية للممارسة الميدانية للتعليم والتعلم

أما بالنسبة لإشكالية القيم فإن السياسة المنتهجة في الإصلاح التربوي ترتكز على ضرورة نقل القيم الاجتماعية والدينية والوطنية والروحية والأخلاقية والسلوكية الموجودة في المجتمع الجزائري من خلال الذي ينطوي على **(2008 القانون التوجيهي للتربية)** العمليات التعليمية إلى المتعلم، وذلك استناداً إلى مهام المدرسة والقيم الروحية والمواطنة من خلال تأكيده على الشخصية الجزائرية وتعزيز وحدة الأمة عن طريق ترقية القيم المتعلقة بالثلاثية: الإسلام، العروبة والأمازيغية، ومدمعة بالتكوين على المواطنة والتفتح على الحركات العالمية والاندماج فيها

أما بخصوص عملية التقويم فمن المنتظر أن تركز على المنتج والمسار معاً، وأن تنصب على مدى تحقق الكفاءات بغية تطوير وتعديل الأداء والممارسات، مع الحرص كل الحرص على ألا يقتصر على الجانب المعرفي، بل يشمل تقويم التعلّيمات جميع جوانب شخصية المتعلم (معارف، مهارات، سلوكيات، مواقف)

أهم ما يميز مناهج الجيل الأول عن مناهج الجيل الثاني حسب ما هو وارد في الجدول الموالي :

جدول يوضح أوجه المقارنة بين الجيلين (الأول والثاني):

عناصر المقارنة	مناهج الجيل الأول (السارية المفعول)	مناهج الجيل الثاني
تصور المنهاج	تصور لمنهاج بترتيب زمني ((سنة بعد سنة	تصور شامل وتنازلي للمناهج يضمن الانسجام الأفقي والعمودي
ملح التخرج	تم التعبير عنه بشكل غايات لكل مادة وتكفل ببعض القيم المعزولة وغير المخطط لها	تهدف إلى تحقيق غاية شاملة ومشاركة بين كل المواد تتضمن قيما ذات علاقة بالحياة الاجتماعية والمهنية
النموذج التربوي	بنائي لكفاءات ذات طابع معرفي	اعتماد البنيوية الاجتماعية التي تضع في الصدارة الاستراتيجيات التي تمكن المتعلم من بناء معارفه ضمن العمل التشاركي
هيكل المادة	تهيكلت على أساس مفاهيم أساسية منظمة في مجالات	تهيكلت على أساس مفاهيم منتقاة حسب قدرتها الإدماجية ومنظمة في ميادين
المقاربة البيداغوجية	المقاربة بالكفاءات التي تستدعي جملة من القدرات المعرفية	المقاربة بالكفاءات التي تعرف بالقدرة على حل وضعيات مشكلة ذات دلالة
مستوى تناول المفاهيم	حسب النضج العقلي للمتعلم ومكتسباته القبلية	على أساس الصعوبات التي تطرح عند ممارستها

إستراتيجية الوصاية في تطبيق الإصلاحات:

لمواكبة هذه الإصلاحات كانت إستراتيجية الانتقال إلى مناهج الجيل الثاني مرتكزة على:

* استغلال الرصيد التاريخي لعدة تجارب دولية في إصلاح المنظومات التربوية

* اعتماد برنامج تكويني طويل المدى لصالح مؤطري العمليات التربوية حول المناهج والنظريات التربوية الجديدة، مع رصد العراقيل التي تواجهها في الواقع الميداني، تشرف على تكوينهم اللجنة الوطنية للمناهج التربوية ومجموعاتها المتخصصة. كما وضعت ذات اللجنة منذ بداية سنة 2015 مخططاً وطنياً للتكوين في ثلاث مراحل موجّهة للمفتّشين المكلفين بتبليغ هذه المضامين التكوينية على مستوى الولايات، والذي يهدف إلى * استفادة كلّ المدرّسين والإداريين المعيّنين بمقاصد التحويل البيداغوجي للتكوين قبل الدخول المدرسي 2016/2017، على أن تمنح الأولوية لمدرسي الطور الأول الابتدائي (السنة 1 والسنة 2)، وكذا الطور الأول المتوسط (السنة الأولى) ورؤساء المؤسسات الابتدائية والمتوسطة

* بلوغ نصاب 36 أسبوعاً من التدريس بدلاً من 32 أسبوعاً، خصصت أربعة منها للتقويم التحصيلي

* الاستناد إلى المرجعيات التي بني عليها المنهاج. أولها القانون التوجيهي للتربية الذي صدر في جانفي 2008 وهو مشتق من الدستور، والمرجعية الثانية هي المرجع العام لبناء المناهج والمحدد للضوابط العامة، أما المرجعية الثالثة فهي الدليل المنهجي لبناء المناهج

* توفير الكتاب المدرسي بدفتر شروط محدد، مع احتكار طبعه على جهات دون أخرى

الإصلاحات المستحدثة على مستوى المنظومة والمناهج:

مواصلة لمجريات الدراسة نستهل هذا المبحث بمطلب أول يتمثل في ما قامت بتنظيمه وإصلاحه المنظومة التربوية حول التعليم تحت عنوان إصلاح التنظيم الابتدائي وإصلاح المنظومة، في حين نعرض على أهم الإصلاحات المستحدثة حول البرامج في مطلب ثانٍ ونختم بمطلب ثالث تمثل في أهم التحديات والعوائق التي تواجه إصلاح التعليم في الجزائر.

إصلاح المنظومة و تنظيم التعليم الابتدائي

1- تنظيم التعليم الأساسي:

مدته تسع سنوات ويتكون من التعليم الابتدائي (5 سنوات) والتعليم المتوسط (4 سنوات)

التعليم الابتدائي: ويهدف إلى تنمية كفاءات التلميذ القاعدية في ميادين التعبير الشفهي والكتابي والقراءة، الرياضيات، العلوم، التربية الخلقية والمدنية والدينية.

ويمكن التعليم الابتدائي التلميذ من الحصول على تربية ملائمة، وتوسيع إدراكه لجسمه، وللزمان والمكان، والأشياء، وتنمية ذكائه وشعوره، ومهاراته اليدوية والجسمية والفنية كما يمكن أيضا من الإكتساب التدريجي للمعارف المنهجية، ويحضر لمتابعة الدراسة المتوسطة في ظروف حسنة.

يتم التعليم الابتدائي في المدرسة الابتدائية التي تعتبر المؤسسة القاعدية لكل المنظومة التربوية الوطنية، ينبغي تصنيف المكانة القانونية لهذه المؤسسة وفق مهامها ودورها الأساسي في المجتمع عامة وفي المنظومة التربوية خاصة.

لا بد أن تتوفر لدى المدرسة الابتدائية الإمكانيات الضرورية لأداء مهمتها، وإعداد مشروعها.

*التعليم الابتدائي منظم في 3 أطوار: الأول هو طور الإيقاظ والتعليم الأولي (سنتان)، الثاني هو التعميق (سنتان)، والثالث هو طور التحكم في التعليمات الأساسية (سنة واحدة)

الطور الأول من التعليم الابتدائي أو مرحلة الإيقاظ والتعليم الأول

وعلى هذا الطور أن يشحن التلميذ بالرغبة في التعلم والمعرفة، ينبغي أن يمكنه من البناء التدريجي لتعلماته الأساسية عن طريق:

- التحكم في اللغة العربية من حيث التعبير الشفهي، وفهم المقروء والمكتوب والقدرة على التحرير والتي تشكل كفاءة عرضية أساسية تبني تدريجيا اعتمادا على كل المواد.

-بناء المفاهيم الأساسية للمكان والزمان.

- المكتسبات المنهجية التي تكون قطبا آخر من الكفاءات العرضية الأساسية للمرحلة، وتكتمل هذه الكفاءات العرضية (المختلف المواد) بكفاءات تشمل في الوقت نفسه المعارف والطرائق الخاصة بكل مجال من المواد، مثل حل المشكلات، التعداد، معرفة الأشكال والعلاقات الفضائية، إكتشاف عالم الحيوان والنبات، والأشياء التقنية البسيطة،... الخ.

إن عدم التحكم في اللغة العربية (التعبير الشفهي، القراءة، التعبير الكتابي) والرياضيات (معرفة مختلف أشكال البرهان، المعرفة الرقمية، التحكم في آليات العملية الحسابية) يمكن أن يعيق مواصلة التمدرس، فلا بد إذن من اللجوء إلى بيداغوجيا الدعم والمعالجة.

• الطور الثاني (التعليم المتوسط) أو طور تعميق التعليمات الأساسية:

إن تعميق التحكم في اللغة العربية عن طريق التعبير الشفهي، وفهم المنطوق والمكتوب، والكتابة يشكل قطبا أساسيا لتعليمات المرحلة. كما يعني هذا التعمق أيضا مجالات المواد الأخرى (التربية الرياضية والعلمية والتقنية، والتربية الإسلامية والتربية المدنية، ومبادئ اللغات الأجنبية... الخ).

• الطور الثالث (التعليم الثانوي) أو التحكم في التعليمات الأساسية:

إن تعزيز التعليمات الأساسية خاصة التحكم في القراءة والكتابة والتعبير الشفهي باللغة العربية، وفي المعارف المندرجة في مجالات مواد أخرى كالتربية الرياضية والعلمية والتقنية، والتربية الإسلامية والتربية المدنية تشكل الهدف الرئيس للمرحلة، والذي يمكن (بوساطة كفاءات ختامية واضحة) من إجراء تقويم للتعليم الابتدائي، لذا من الضروري أن يبلغ المتعلم في نهاية هذه المرحلة درجة من التحكم في اللغات الأساسية تبعده نهائيا عن الأمية.

ولا شك أن وضع جهاز للمعالجة البيداغوجية طوال هذه المرحلة سيسهل الانتقال إلى المرحلة المتوسطة، لأنه لا ينبغي أن يشكل هذا الانتقال مرحلة للتسرب المدرسي في التعليم الإلزامي، ولا سببا للإستعداد المبكر للإمتحان.

الحجم الساعي :

المستويات	1 ابتدائي	2 ابتدائي	3 ابتدائي	4 ابتدائي	5 ابتدائي
التوقيت القديم	27سا	27 سا	28 سا 30 د	27 سا 30 د	28 سا 30 د
التوقيت الجديد	24سا	24 سا	25 سا 30 د	24سا 45 د	24 سا 45 د

لقد تكفلت وزارة التربية الوطنية بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 30 أفريل 2002 والمتعلق بإعادة تنظيم المنظومة التربوية والذي جاء فيه :

- تحديد إستراتيجية التعميم التدريجي للتربية التحضيرية .

- تحول التعليم الإبتدائي مدته 5سنوات.

• التعليم التدريجي للتربية التحضيرية :

هناك ثلاث أجهزة وضعتها وزارة التربية الوطنية من أجل نجاح إستراتيجية تفعيل التربية التحضيرية وهي :

***الجهاز القانوني:** جاء في إطار تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 30 أفريل 2002 بتتصيب الجهاز القانوني وذلك من خلال:

- تعديل المادتين 10 و 21 من أمرية 16-أفريل 1976 التي الإستثمار الخاص في هذا الميدان

- القانون التوجيهي للتربية الوطنية قانون 04-04 الصادر في 23 جانفي 2008 المتضمن عدة مواد تتعلق بالتربية التحضيرية المواد 27, 38, 39, 40, 41, 42, 43.

الجهاز البيداغوجي: ويقتضي هذا الجهاز توفر ثلاث شروط ذات طابع منهجي للبرنامج البيداغوجي الذي جاء فيه:

***تحديد مهمة التربية التحضيرية.**

*** تشخيص الملمح النظري للمتعلم عند نهاية المرحلة التحضيرية.**

*** تقديممختلف النشاطات المطلوب إنجازها طيلة العام الدراسي.**

ويقترح هذا البرنامج توزيعا نوعيا للأنشطة الحجم الساعي الأسبوعي ب 25سا و 30د موزعة كما يلي (19 سا و 45 د نشاطات التعلم و 5 ساعات و 45د إستراحةوالعاب).

دليل المربية:

وهو عبارة عن دليل يتمثل في وثيقة مدعمة ومرفقة لتكوين المربيات ويكون سنداً له في تحقيق الأهداف المنشودة.

مدونة التجهيزات والوسائل التربوية:

هي وثيقة تتضمن مدونة التجهيزات والوسائل التربوية والبيداغوجية الخاصة بالسنة التحضيرية ويتعلق الأمر بما يلي:

***الآثار والتجهيز .**

***الوسائل التربوية المطلوبة في الفضائين الداخلي والخارجي .**

*** قائمة الأدوات المدرسية الفردية.**

وثيقة التوجيه الخاصة بتكوين المربين:

وهي إعداد مخطط طويل المدى لتكوين المكونين مرفق بعمليات إجرائية ميدانية لتجنب إرتكاب الأخطاء.

إحصائيات:

كانت نسبة المسجلين في الأقسام التحضيرية على المستوى المدارس الابتدائية 6% سنة 2000 وارتفعت إلى 12% سنة 2004، وفي سنة 2008/2007 أصبح يقدر ب 23% وفي سنة 2009 بلغ عدد الأطفال المسجلين في الأقسام التحضيرية 433,110، لترتفع النسبة الوطنية إلى 73% وتتوسع على مستوى 1401 بلدية أي ما يعادل 97% في الإمكان إمتصاص الفارق بين قدرات قطاع التربية الوطنية وبين أهداف تعميم التربية التحضيرية بفعل مشاركة القطاع العام خارج التربية والنظام الخاص.

كذلك يطلق على هذه المرحلة بمرحلة التربية ما قبل التمدرس:

وهي مرحلة تعتمد على قدرة التلميذ على التقليد والإبداع، وعلى متعة الحركة واللعب إنها توفر فرص تحريك الرغبة في التعلم وتنويع الخبرات وإثراء فهمه إنها تهتم بوتيرة تطوره ونموه.

وتوفر التربية ما قبل التمدرس للطفل وضعيات تمكنه من:

- بناء أفعال حركية أساسية مثل: الحركة. التوازن. استعمال الأشياء، رميها، تلقفها. ولا تنسى أن ألعاب الأطفال هي البوادر الأولى.
- تحقيق تربية صحية قاعدية: غسل اليدين، الأسنان، الحفاظ على نظافة الأشياء.
- تحقيق تربية إجتماعية: إدراج القواعد الأولى لهذه الأفعال الحركية، إحترام الغير، التعاون ضمن المجموعة.
- إكتشاف أن العالم لا يقتصر على الأشياء اليومية وأن الكتب والوثائق تفتح أبواب العالم البعيد.
- تجاوز التجربة الشخصية: التعجب التساؤل عند إكتشاف الأشياء الجديدة.
- استعمال الأشياء: تحويلها تسلسلها، ترتيبها وتميز نوعيتها.

الإصلاحات المستحدثة على مستوى البرامج

نسرد في هذا المطلب أهم التغيرات التي أدخلت على مستوى البرامج والتي إنتقلت من مفهوم البرامج إلى مفهوم المناهج وهي عبارة عن ترقية للمواد الدراسية المساهمة في بناء شخصية التلميذ ومن أجل تقديم أكثر كفاءة.

لقد أدخلت جملة من الإجراءات الجديدة حيز التنفيذ خلال السنوات 2003 و 2004 و 2005:

إدراج الطور المسمى التربية التحضيرية في منطقتي عادة الهيكل الجديدة للنظام، مع السعي إلى تعميمه على الأطفال لا بالغاين من العمر 5 سنوات.

- أما طور التعليم الابتدائي فإن مدته تقلصت من 6 سنوات إلى 5 سنوات، وتتمثل هذه الإجراءات حيث تدرس ابتداء من السنة أولى " التربية العلمية التكنولوجية " أيضا في إستحداث مادة تعليمية جديدة تحمل اسم ابتدائي، كما تشمل تعليم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية وتدرس ابتداء من السنة الثانية ابتدائي اعتماد الرموز العالمية في مادة الرياضيات وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى إدخال اللغة الأمازيغية في السنة الرابعة ابتدائي

- **ترقية المواد : اللغة العربية , التربية الإسلامية , اللغة الأمازيغية , التاريخ .**

* **اللغة العربية:** هي اللغة الوطنية الرسمية وأصبح حتما تدريسها في جميع المستويات والأطوار لذا عازمت المنظومة التربوية تعزيز مكانتها من خلال بعض التدابير نذكر منها:

- إعداد برامج دراسية وكتب مدرسية جديدة.

- تكوين أساتذة التعليم الابتدائي.

- مضاعفة الندوات المتعلقة بتعليمية المواد .

- رفع معامل اللغة العربية

- زيادة الحجم الساعي لتدريسها .

* **التربية الإسلامية:** هي المادة التي تعمل على ترسيخ مبادئ القيم الإنسانية التي يدعو إليها الإسلام، كالترسيخ الأخوة والإيثار والتضامن.....

لهذا عملت المنظومة التربوية على تحسينها من خلال :

- مراجعة البرامج القديمة وتجديدها.

- تدريسها دون إنقطاع.

- محاولة غرس شعائر وأركان الإسلام وتعاليم الشريعة الإسلامية في عقول التلاميذ في المرحلة الابتدائية .

* **اللغة الأمازيغية:** وهي تمثل التراث الأمازيغي المنبثق من التراث الجزائري، وقد تم إدراج اللغة الأمازيغية في العام الدراسي 1995.1996 وفي العام الدراسي 2005.2006 تم إدراجها كمادة تعليمية ابتداء من السنة الرابعة ابتدائي بتوقيت ثلاث ساعات في الأسبوع .

وما عملته المنظومة بهذا الشأن تخصيص مجموعة للمواد التعليمية مكلفة بتخطيط وإعداد البرامج الدراسية الهادفة، فتح فرع لتكوين معلمي لغة الأمازيغية على مستوى معهد تكوين وتحسين مستوى المعلمين في بن عكنون وذلك منذ أكتوبر 2003.

التاريخ: هي المادة التي تمثل البوتقة التي إنصهرت فيها الهوية الوطنية والتي يرسخها تدريس التاريخ وسيستمر تدريسها وتدعيمها دوما، وجاء الإصلاح التربوي بإدراج مادة التاريخ في البرامج الدراسية بسنتين إثنين، ذلك أن تدريس التاريخ يبدأ في السنة الثالثة من التعليم الابتدائي عوض السنة الخامسة سابقا وهذا يعني أن التاريخ يدرس على مدى عشر سنوات كاملة من بين 12 سنة التي تكون المسار الدراسي.

إن البرامج التعليمية يجب أن تتوفر لها جملة من الشروط التي تسمح بترجمتها في العمل التربوي اليومي، سواء داخل القسم أو في المؤسسة التعليمية، أو في محيطها، ونجد من بين هذه الشروط الضرورية المتابعة الميدانية الدقيقة والمستمرة لتطبيق المناهج

ذايتعين على المسؤولين والمعنيين في كلا المستويات متابعة هذه العملية الهامة وتوفير كل ظروف النجاح لها، ولهذا يتعين متابعة الأمور التالية:

- ✓ متابعة توزيع الوسائل التعليمية والمناهج والكتب المدرسية إلى الكليات لمؤسسات التعليمية ووضعها بين أيدي الأساتذة والتلاميذ.
- ✓ حصر الإحتياجات تعليمية ومستوى الخرائط التربوية واقتراح الحلول لها بالتنسيق مع المصالح المركزية.
- ✓ جمع كل المعلومات الضرورية حول العملية، وحوصلتها وإرسالها بصفة دورية إلى المصالح المركزية لإستثمارها.

7- واقع وتحديات التربية والتعليم في الجزائر:

مما سبق يمكننا أن نلخص في هذا المطلب مجموعة من التحديات و العوائق التي تواجه إصلاح النظام التعليم في الجزائر:

تحديات ثقافية :

إن الموقع الجزائري الجغرافي وعلاقته الممتدة شرقا وغربا من خلال التبادل التجاري المعرفي , ناهيك عن التطور الحاصل على مستوى الإعلام والاتصال وما ينجز عنه من غزو فكري وثقافي, قد يعصف بمقومات أمتنا وهذا ما كنا نخشاه سابقا من خلال البث الفضائي , ولكن بعد مرور عقد من الزمن انتشرت فيه الانترنت ومن خلالها كل أساليب الاتصال والتواصل جعلت من النظام التربوي في بؤرة الصراع الثقافي , فلا بد من نظام تربوي قوي يدعم المقومات الثقافية بكل أبعادها مع التفتح على العالم الخارجي حتى لا يبحث أبنائها على بدائل لا ترحم.

تحديات إجتماعية:

تمثلت في القيم الجمهورية الديمقراطية التي كرسست من خلال تعدد الأحزاب السياسية، والانتقال من إقتصاد موجه إلى إقتصاد حر، فإنه يعتمد على وضعيات وخبرات تربوية، هي تفضل بدورها تنمية روح الحريات الفردية، وتعزز روح التضامن والتماسك الإجتماعي، كما أنها تبرز قيمة العمل والمنافسة بالإستحقاق وسيكون الإهتمام خاصا بنجاعة التعليم الممنوح والإزامية النتائج.

تحديات إقتصادية:

تكتسب النظم التربوية في كل المجتمعات أهمية بالغة كونها البيئة الحاضنة للأجيال ومخزن الرجال والقوى العاملة في المجتمع، فربط النظام التربوي بالإقتصاد وبات من أولويات أي إصلاح تربوي منشود، فإن لم يتم هذا الربط بإحكام ودقة يتسبب فيخلل وظيفي بين عملية الإصلاح والتهيئة الإقتصادية وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة في أي عملية إصلاحية أو تنموية.

تحديات علمية وتكنولوجية:

يتميز العالم اليوم بالاتساع اللامتناهي وتجديد المعارف لذا أصبح لزاما علينا الاتجاه نحو الاستثمار في الذكاء، ومع التطور التقني وتعدد الاختراعات التكنولوجية يجعل التحدي على المدى الطويل للكفاءات المهنية و السلوكات التي ينبغي بناؤها لدى التلميذ في نهاية مساره التكويني الأكاديمي.

8- مقارنة النظام التربوي الجزائري بالمنظومات التربوية العالمية.

النظام التربوي التونسي:

لقد عرفت تونس خلال السنة الدراسية الفارطة اصلاحا تربويا جديدا تنفيذا لخطة مدرسة الغد وهذا الاصلاح سيواصل الى غاية سنة 2007 أي على مدى 5 سنوات. ونلاحظ هنا سياسة المرحلية والتدرّج ففي كل مرة وكل سنة يقع الاهتمام بمجال معيّن ويقع الاصلاح في ميدان معيّن ويمكن القول أن المشروع الاصلاحى لمدرسة الغد قد استلهم مجالات الاصلاح والمحاور الأساسية من البرنامج الرئاسي وأيضا من الاستشارة الوطنية حول مدرسة الغد التي شارك فيها المربّون والأولياء وكل الأطراف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اضافة الى أهل الفكر والثقافة وعملية الاصلاح هذه التي أقدمت عليها تونس لم تكن اعتباطية بل كانت أكثر من ضرورية نظرا لكون بناء الأمة يمرّ حتما بالمدرسة وبتكوين شبابها تكوينا عصريا ولو عدنا إلى الوراء قليلا نرى أن تونس اعتمدت مشروع المدرسة الأساسية سنة 1988 وصدر قانون الاصلاح التربوي سنة 1991 والقانون التوجيهي للتكوين المهني سنة 1993 بالاضافة الى الاستشارات الوطنية وذلك كله من أجل المساعدة على اعداد الفرد للحياة العملية والاجتماعية والاقتصادية

يجرّنا إلى الحديث عن الاصلاحات التربوية في بقية دول تونس والحديث عن مدرسة الغد والاصلاح التربوي في العالم المتقدم التي تقوم في كل مرة بتأهيل النظام التربوي بها حتى يستجيب لمتطلبات العصر الذي يحكمه التغيير المستمرّ

لكن ما هي نقاط التشابه والاختلاف بين النظام التربوي التونسي وبقية الأنظمة التربوية؟
لقد اتفقت جلّ البلدان على اعتماد سن السادسة لدخول الأطفال إلى المدارس وذلك لاعتبارات نفسية وفيزيولوجية التي يدوم وألمانيا كما أن التعليم الأساسي تقريبا يدوم 6 سنوات في أغلب البلدان الأوروبية ماعدا النمسا والبرتغال فيها 4 سنوات فقط، هذا بالنسبة للمرحلة الأولى من التعليم الأساسي أما المرحلة الثانية فتدوم لدينا 3 سنوات في ألمانيا أما التعليم الثانوي وإسبانيا وهولندا و6 سنوات في فرنسا حين تدوم بين سنتين في بلجيكا و4 سنوات في الذي يدوم عندنا 4 سنوات (من السنة الأولى إلى السنة الرابعة أي من الرابعة ثانوي إلى السابعة ثانوي نظام قديم) وبلجيكا والسويد و4 سنوات في النمسا وألمانيا وفرنسا فيتراوح بين سنتين في إنجلترا وإسبانيا وهولندا و3 سنوات في و5 سنوات في إيطاليا

بالنسبة للتوجيه والشعب فإن أغلب البلدان الأوروبية لا يتوجه تلاميذها قبل الخامسة عشر والسادسة عشر وهوسن (التعليم الاجباري)

تتكون مرحلة التعليم الثانوي من فرع مشترك يدوم سنتين (بعد التاسعة) ثم تليه مرحلة بسنتين (التوجيه) تونس وفي تهيئ للتخصص في 4 شعب هي الآداب، الرياضيات، التقنية، الاقتصاد والتصرف تتوج بشهادة البكالوريا التي تحول الدخول إلى احدى شعب التعليم العالي

تنطلق في سن 17 سنة في حين أنه في بعض الدول كاللوكسمبورغ يتم توجيهه في تونس فعملية توجيه التلاميذ فينهاية التعليم الابتدائي أي في سن 12 سنة، وربما يكون ذلك أكثر نجاعة باعتبار أن التلميذ يمكن له أن يتخصص في شعبة ما منذ الصغر

النظام التربوي الأردني:

تتمثل السياسة التربوية في الأردن بما يلي:

ففي مراحل التعليم نجد:

مرحلة رياض الأطفال: وهي ليست إلزامية ،مدتها سنتان على الأكثر و التعليم فيها مختلط ،يقبل الطفل فيها إذا بلغ أربع سنوات.

مرحلة التعليم الأساسي: تعتبر هذه المرحلة قاعدة التعليم في الأردن و أساس بناء الوحدة الوطنية و القومية،وتتمية القدرات والميول الذاتية،يتم فيها توجيه الطلاب،تتكون من عشر الصفوف الأولى،فهي مرحلة إلزامية مجانية،ويقبل الطفل في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي إذا أتم السنة السادسة من عمره،ولا يفصل الطفل من التعليم الأساسي قبل إتمام السادسة عشر من عمره.

مرحلة التعليم الثانوي: هو حلقة وصل بين التعليم الأساسي و الجامعي وتدوم مدته سنتان،وهو تعليم غير إلزامي يستوعب الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 16/18 سنة،ويتألف التعليم الثاوي مسارين رئيسيين هما :

* مسار التعليم الثانوي الشامل:ويقوم هذا المسار على قاعدة ثقافية مشتركة ،وثقافة متخصصة أكاديمية أو مهنية . التعليم الثانوي الشامل الأكاديمي:ويتفرع إلى:العلمي، الأدبي، الشرعي. يشمل:

التعليم الثانوي الشامل المهني :بفروعه التجاري ،الصناعي ،الزراعي.....الخ.

* مسار التعليم الثانوي التطبيقي:ويقوم على الإعداد والتدريب المهني ويتم تصنيف الطلاب على مسارات التعليم الثانوي حسب أنواع المسارات المتوفرة في كل مدرسة.

النظام التربوي الأمريكي:

إذا نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية نظرة تاريخية فإن تاريخها يسمح بوضعها في تعداد الدول الحديثة لكنها استطاعت أن تصنع ما لم تصنعه الدول ذات التاريخ العريق ذلك لأنها اعتمدت في بناء حضارتها على مبدأالأفضلية في التعليم حيث وضعت تشريعات قبل أن توضع في بعض الدول الأوروبية وأخذت بهذا حتى لا

تقع فيما وقعت فيه بعض الدول التي كانت تخص التعليم لطبقة معينة وخرجت تنادي "لا خير في التعليم الذي يعم البلاد والعباد" .

وبدأت في اصلاح التعليم وفقا لفلسفة "جون ديوي" "البراغماتية" الذي عبر بأفكاره عن عقلية الأمريكيين هذه الفلسفة التربوية هي التي انعكست على التطور الاقتصادي المادي في امريكا فطلبوا من جميع العمال ان يتعلموا حتى يكون هناك انتاج أفضل لأن الأفراد المتعلمين أكثر انتاجية من غيرهم. ان دلائل الحضارة الامريكية تشير الى ان التعليم في امريكا اتجه منذ الاصلاحات الاولى اصلاحا نفعيا لأن التخطيط للجمع بين المدرسة والعمل كان المبدأ الأساسي من مبادئ التعليم الذي يرى التوفيق بين المعرفة والخبرة العملية. هذا ما جعل الأمريكيين ينظرون إلى التعليم والمدارس التعليمية نظرة اجلال وتقدير. اضافة أنها وحدت المجتمع الأمريكي.

النظام التربوي الفرنسي:

عرفت فرنسا شكلين من أشكال التنظيم التربوي في تعليمها الذي تأثر بالاتجاهات السياسية والمذاهب الدينية الطائفية مما أدب إلى نشوء صراعات بين الدولة والكنيسة.

الشكل الأول :من التعليم كان يخضع خضوعا تاما لسلطة الدولة الذي صبغته بصبغة العلمانية

الشكل الثاني: كان يخضع لمبادئ وقوانين الكنيسة .

بعد قيام الثورة الصناعية لقي هذا التقسيم معارضة كبيرة بحجة انه لايمكن أن يعمل ويساعد على تحقيق الوحدة القومية والديمقراطية الفرنسية ابتداء من سنة 1904 تغير النظام التربوي وصار علمانيا بينما بقي النظام الكاثوليكي اختياريا وأصبح الإشراف العام على التعليم في يد الدولة وهنا بدأ الفرنسيون المؤيدون للسلطة يشعرون بفتح أبواب الديمقراطية في فرنسا وأن الوحدة الفرنسية ستتحقق بوحدة السياسة التربوية وانه بتوحيد التعليم وتعميمه على جميع الطبقات الاجتماعية سيمكن فرنسا من وضع أقدامها إلى حيث إقدام الدول المنافسة لها وان الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمفاهيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية دائما ،أدرك المجتمع الفرنسي أن الوحدة القومية الفرنسية والتطور الاقتصادي لفرنسا مرتبط بالمفاهيم السابقة فالفرنسيون يعتبرون نظامهم التربوي هذا من أرقى النظم التربوية في العالم وهو يمثل قمة المجد للحضارة الفرنسية.

النظام التربوي الانجليزي:

يعتبر النموذج التربوي الانجليزي الحديث من النماذج التربوية الراقية في العالم من ناحية تنظيمه وخصائصه وأهدافه ويدل على ذلك ما وصلت إليه إنجلترا من رقي حضاري ،في هذا العصر ويعترف المربون بأن سبب في رقي النظام التربوي الانجليزي يعود إلى جدية الإصلاحات التي قامت بها إنجلترا منذ الحرب العالمية الأولى والتي تركزت إلى فلسفة اصلاحية قائمة على النظام اللامركزيومسايرة مبادئ المجتمع الديمقراطي ليكون في متناول الجميع للحفاظ على قوتها و مكانتها الحضارية .فالدولة لا تسيطر على شؤون التربية والتعليم بل تشترك في وضع سياسة عامة تهتدي بها السلطة المحلية ,وتدخل هذه الأخيرة في شؤون التربية والتعليم كان استجابة لمطالب

المجتمع البريطاني المحافظ المتمثلة في روح المبادرة وكذلك الحرية الأكاديمية التي تتمتع بها معظم الجامعات ولذلك يحدد مستوى تدخل الدولة في أمور التربية .تبقى المركزية حلا لمشكلات كبرى كالتمويل والإشراف المباشر هذا ما أنقل كاهل السلطة المحلية.

النظام التربوي الياباني:

الأسس والمبادئ:

في هذا الصدد هناك عدة مبادئ رئيسية هامة تتعلق بالحقوق والحریات الأساسية للفرد منها:

* حرية العقيدة والحرية الأكاديمية

* تساوي الأفراد أمام القانون.

* تكافؤ الفرص التعليمية لكل حسب قدراتهم.

أهداف السياسة التربوية:

غاية التعليم فيها التنمية الشاملة للشخصية من أجل إعداد الفرد عقلياً وجسمياً ليتحلى بالروح الاستقلالية، والتعليم لكافة الأفراد على حسب قدراتهم دون تمييز في الجنس أو العقيدة أو اللون أو المكانة الاجتماعية.

السلم التعليمي وأهدافمراحله المختلفة:

السلم التعليمي العام في اليابان قسم إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات من 6 إلى 12

المتوسطة (الثانوية الدنيا) ومدتها ثلاثة سنوات من سن 12 إلى 15

والثانوية العليا ومدتها ثلاثة سنوات من 15 إلى 18 سنة.

كما أن سن الإلزام امتد إلى تسع سنوات من 6 إلى 15.المرحلة الثانوية تنقسم إلى ثلاثة أنظمة يمكن للطلاب

الالتحاق بها فور الانتهاء من المرحلة الإعدادية وهي: المدارس الثانوية التي يحضرها الطلاب طول الوقت،

المدارس الثانوية التي يحضرها الطلاب لبعض الوقت، المدارس الثانوية بالمراسلة.

النوع الأول تمتد لمدة 3 أعوام أما النوعان الآخران (الدوام الجزئي) فتمتد الدراسة بهما 4 أعوام

على الأقل، وتبلغ نسبة الملتحقين بهذين النوعين 6% فقط من طلاب المرحلة. وعلى الرغم من هذا التقسيم

إلا أنه توجد أنماط أخرى من التعليم مثل: مرحلة ما قبل سن المدرسة، وتتمثل في رياض الأطفال، وغالبيتها من مرحلة الحضانة ورياض الأطفال هدفت إلى تقليل روح المنافسة في الحصول على انتباه المعلمة؛ من خلال تفويض السلطة للأطفال، وإتاحة الفرصة لتنمية الشعور بالذات، ومحاولة تجنب فكرة أن الأطفال يسيئون السلوك بطبعهم.

والمرحلة الابتدائية هدفت إلى تهيئة الذات من خلال الاهتمام بتخريج أطفال جيدين ومسؤولين ومنظمين. فالتعليم الابتدائي بأسره يهدف إلى تعليم الأطفال العمل معًا والتعاون على حل المشكلات.

والمرحلة الثانوية بنوعها (الدنيا والعليا) هدفت إلى النمو الكلي للشخصية، وتربية شعب سليم العقل والجسم، ويحب الحق والعدل والحرية، ويقدر القيم الفردية، ويحترم العمل، ويشعر بالمسؤولية ويتشرب روح الاستقلالية والمسؤولية.

المراجع

- 1- علوم التربية- تكوين أساتذة التعليم الاساسي -السنة الاولى - الارسال 2- 3 نوفمبر 2005 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر
- 2- النصوص الاساسية الخاصة بقطاع التربية - وزارة التربية - مديرية الدراسات القانونية والتقنين والمنازعات - المديرية الفرعية للوثائق - فيفري 1992
- 3- مقالات من شبكة الانترنت
- 4- منشورات وزارة التربية الوطنية - النشرة الرسمية - منذ سنة 1992